مجموعة مؤلفات تدريسي كلية القانون للسنوات من

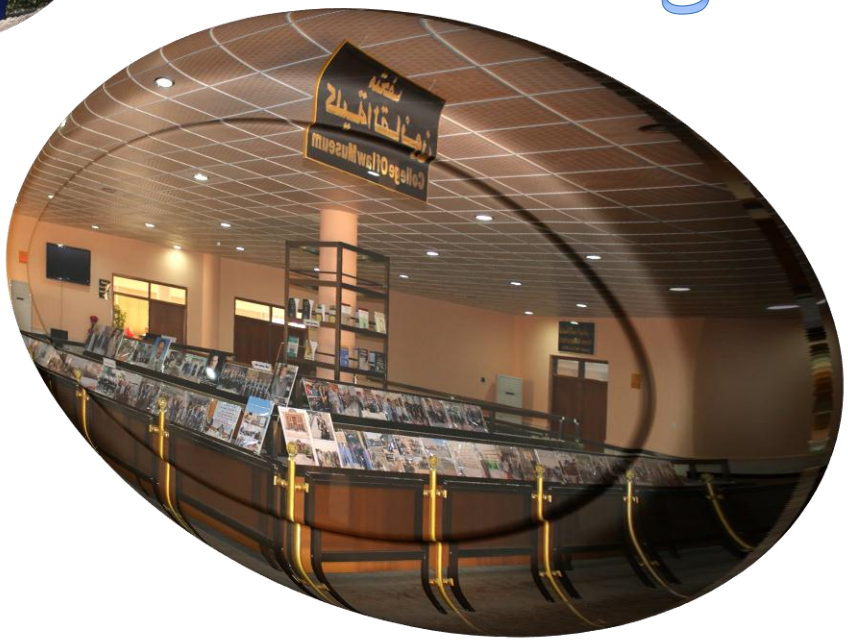

اعـــــداد

وحـــدة الاعـــــلام والانترنت

كلية القانون

١٤٣٩هـ **٢٠١٨م**

نحو نظرية عامة للوكالة اللازمة
دراسة مقارنة

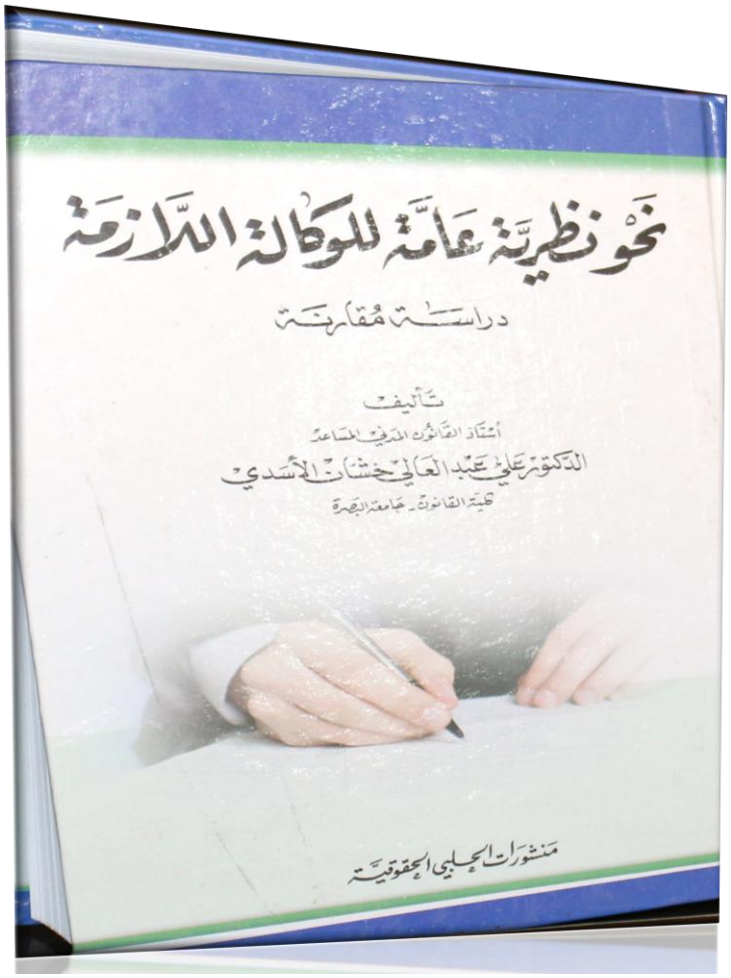

يمتاز عقد الوكالة من بين ما يمتاز به انه من الاهمية بمكان حتى وصف باننا نحتاج اليه في كل خطوه من خطوات حياتنا بل وصف انه لا يمكن تصور هذه الحياة بدونه ومن جهة اخرى فهو يمثل خطورة بالغة على مصالح الموكل لانصراف اثار التصرفات القانونية التي يبرمها الوكيل اليه لذلك كان عقد الوكالة من عقود الاعتبار الشخصي وبناء على ما تقدم كان الاصل في عقد الوكالة انه من العقود غير اللازمة كما وانه ينقضي بوفاة أي من اطرافه او فقده الاهلية القانونية الا ان تطور الحياه القانونية وظهور مصالح جديدة للوكيل او الغير في عقد الوكالة الى جانب مصلحة الموكل املى اضفاء قدر من الثبات والاستقرار على هذا العقد،كلما كان معقودا للمصلحة المشتركة او لمصلحة الوكيل او الغير وهذا ما حاولنا تأطيره بنظرية عامة تلم شتات التطبيقات المتباينة او المتناثرة على صعيد الفقه والتشريعات والقضاء واضفاء صفة اللزوم على هذا العقد عند انعقاده لمصلحة الوكيل او الغير او اذا كان معقودا للمصلحة المشتركة. وهو ما اقتضى بيان امكانية اضفاء صفة اللزوم على هذا العقد ومدى تأثيرها على طبيعة القانونية وصور الوكالة اللازمة والاثار القانونية الناشئة عن لزوم الوكالة وانقضاء هذا النوع من الوكالة.

نحو تطورات في المسائل التجارية والمصرفية

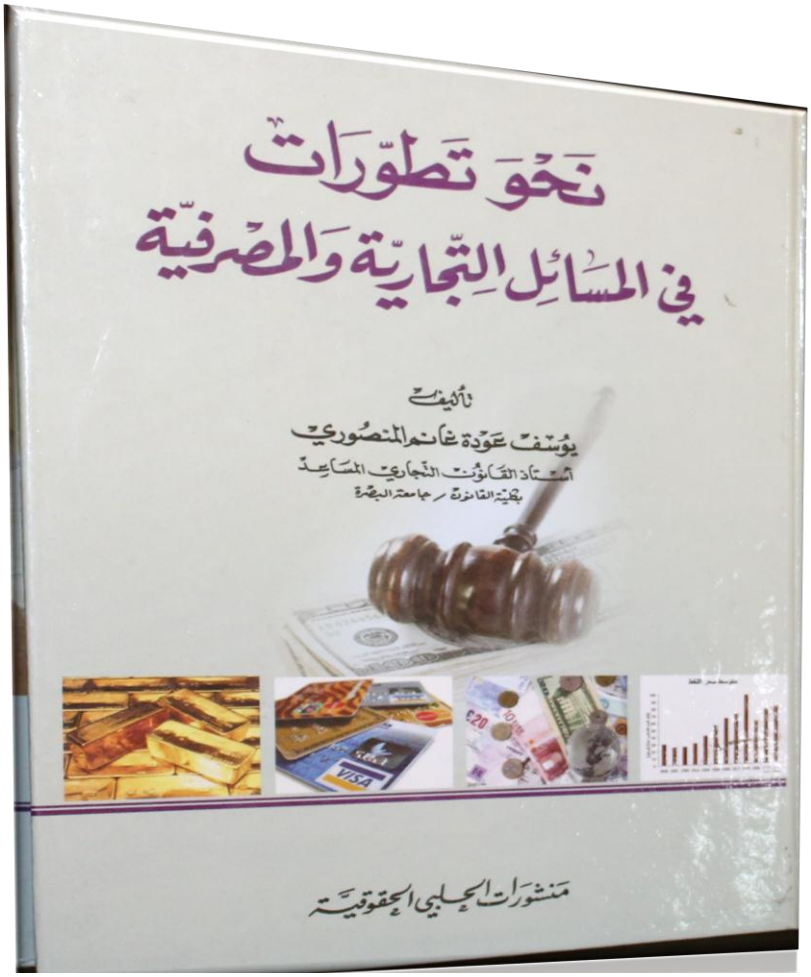

يتضمن هذا الكتاب مجموعة من الابحاث المتخصصة جاءت لمعالجة العديد من المسائل التجارية والمصرفية كمحاولة لمواكبة التطورات الحاصلة في هذين المجالين ،من خلال تسليط الضوء على العلاقة التكاملية بين مبداي تجديد المدفوعات وعدم تجزئة المفردات في الحساب الجاري، وبيان مدى امكانية احتفاظ المصرف بالورقة التجارية المخصومة بعد اجراء القيد العكسي عليها مرورا بتحدبد الاطار القانوني لبطاقات الحسم الاجل في علاقة الجهة المصدرة بالحامل ومعالجة النقود القيدية واثرها في الوفاء بالالتزامات القانونية، وانتهاء بتقييم نظام السرية المصرفية مع التطرق الى الالتزام بالاعلام في عقد التامين من خلال توضيح ماهية هذا الالتزام وبيان اساسه القانوني وتحديد نطاقه والجزاء المترتب على الاخلال به لكل من المؤمن والمؤمن له.

التمييز ضد المرأة

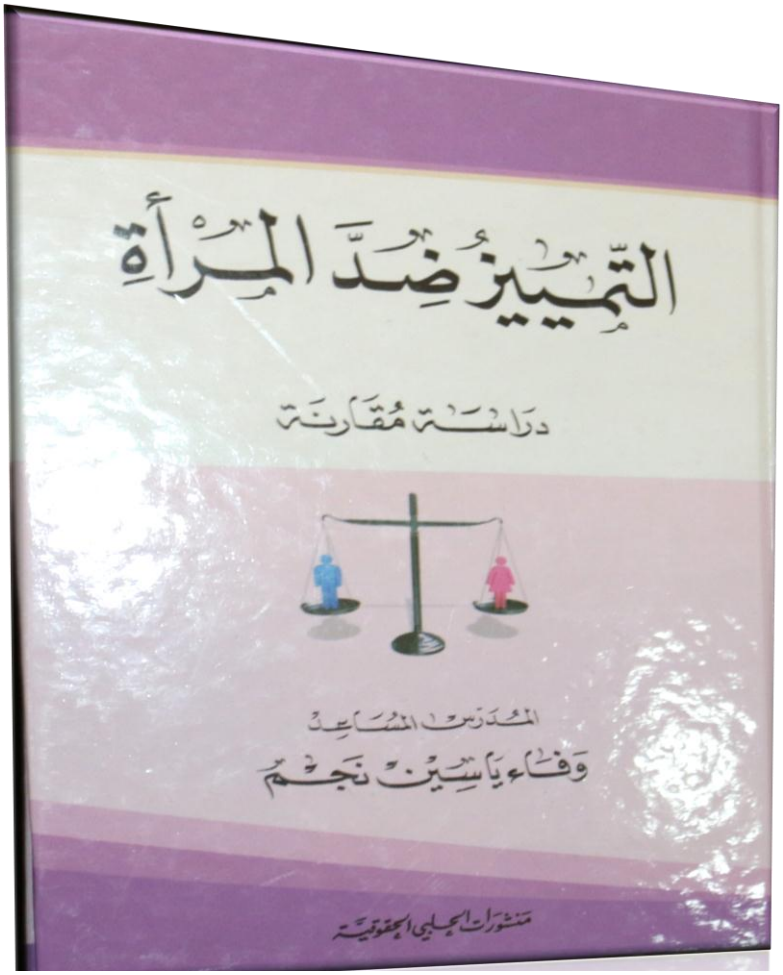

ان التمييز ضد المرأة كان ومازال صفة مميزة لكل المجتمعات ولكن يوجد هناك بعض التفاوت بين دول واخرى وبين نظام واخر لذلك اتخذت هذه الرسالة هدفا واضحا هو دراسة مظاهر التمييز ضد المرأة في المجتمعات الشرقية القديمة والمعاصرة.

وباتباع اسلوب المقارنة خلصنا الى نتيجة مفادها ان الحد من تأثير العادات والتقاليد التي تحط من قيمة المرأة اضافة العمل على تطبيق القوانين التي اقرتها الاتفاقيات والمعاهدات للمساواة ودعم المرأة هي الحل الامثل لمعالجة مشكلة التمييز وتفعيل دور المرأة الحقيق في بناء المجتمعات وتطويرها.

حجية الرسائل الالكترونية في الاثبات المدني

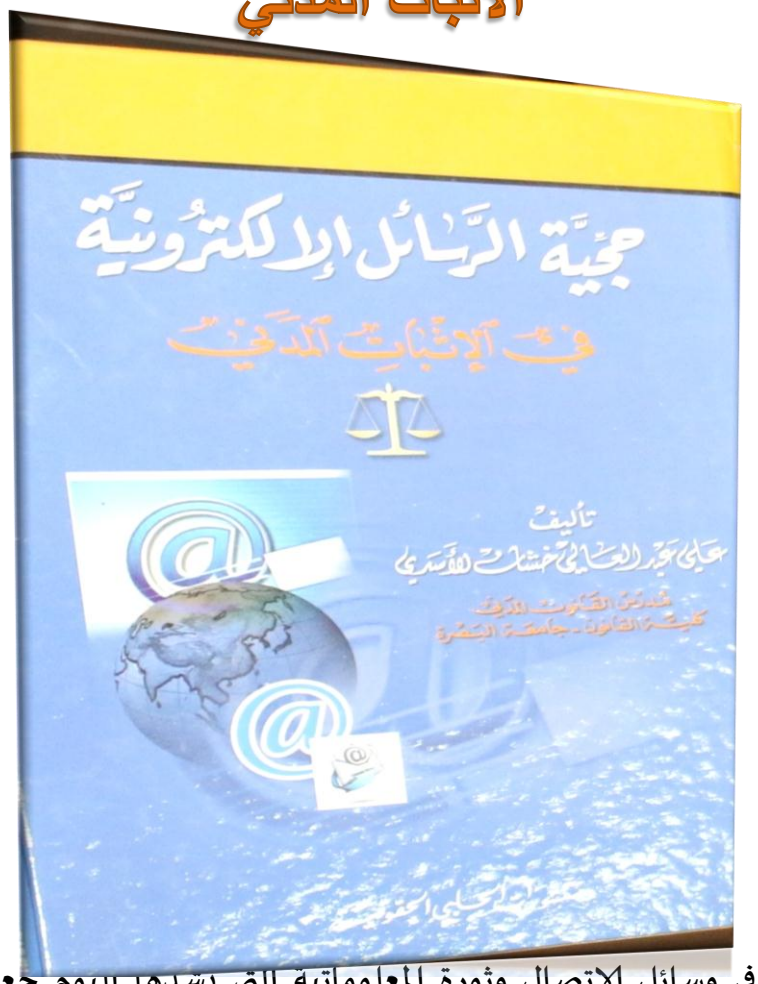

ان التطور الهائل في وسائل الاتصال وثورة المعلوماتية التي نشدها اليوم جعل العالم قرية صغيرة واوجد حالات واشكاليات قانونية لم تعد النظم القانونية القائمة ملائمة لحلها لذا لابد من ايجاد تشريعات جديدة او تعديل التشريعات القائمة بما يتلاءم مع هذه التطورات وايجاد الحلول والمعالجات القانونية لما نتج عنها من اشكاليات قانونية لاسيما وانها اضحت واقعا نمارسه كل يوم وتبرم بموجبها الصفقات التجارية والعقود المختلفة ،ومن بين ابرز ما افرزته وسائل الاتصال الحديثة الرسائل الالكترونية وهي كل كتابه الكترونية يرسلها شخص الى اخر بطريقة الكترونية بشان أي مساله تهم الطرفين. وحيث ان قواعد الاثبات التقليدية قد درجت على اعتماد الكتابة الرسمية منها والعرفية كاهم دليل في الاثبات المدني أي تلك الكتابة التقليدية المستندة الى دعامة ورقية والموقعة بالإمضاء او بصمة الاصبع في حين ان الكتابة الالكترونية تستند الى دعامة الكترونية وتوقع بتوقيع الكتروني، ناهيك عن ان الرسالة لم تعد اصلا للأثبات مما اثار جملة من الاشكاليات القانونية تتمحور حول مدى الاعتراف بالكتابة والتوقيع ومن ثم بالرسائل الالكترونية كدليل للأثبات ،ومن ثم جاءت هذه الدراسة كمحاولة لمعالجة الاشكاليات القانونية المتقدمة وتحدد القيمة الثبوتية لرسالة الالكترونية في الاثبات المدني سواء في ضل التشريعات التي نظمت الكتابة والتواقيع الالكترونية او تلك التي لم تورد مثل هذه التنظيم.

الوجيز في احكام الجنسية العراقية

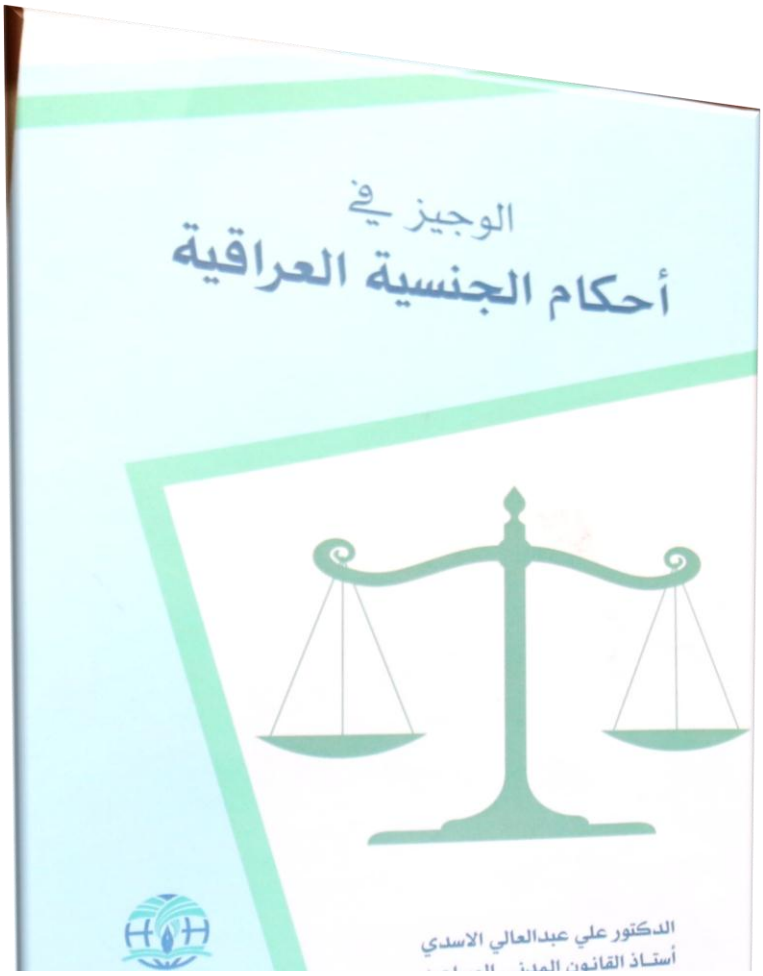

بادر المشرع العراقي في العراق الى تشريع قانون الجنسية العراقية عند تأسيس الدولة العراقية بل وحتى قبل استقلاله عندما كان العراق يرزح تحت الاحتلال البريطاني وهو قانون الجنسية العراقية رقم (٤٢) لسنة ١٩٢٤، وفي الوقت الذي اضحى فيه قانون الجنسية العراقية متخلفا عن حاجات المجتمع شرع قانون الجنسية العراقية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٣ ولمضي فترة طويلة على هذا القانون وكثرة التعديلات التي طرأت عليه وبزوال حقبة الحكم الشمولي عن العراق والتي القت بضلالها على هذا القانون كانت الحاجة ملحة لإصدار قانون جديد ينظم احكام الجنسية العراقية.

العقل والاستدلال العقلي عند المتكلمين

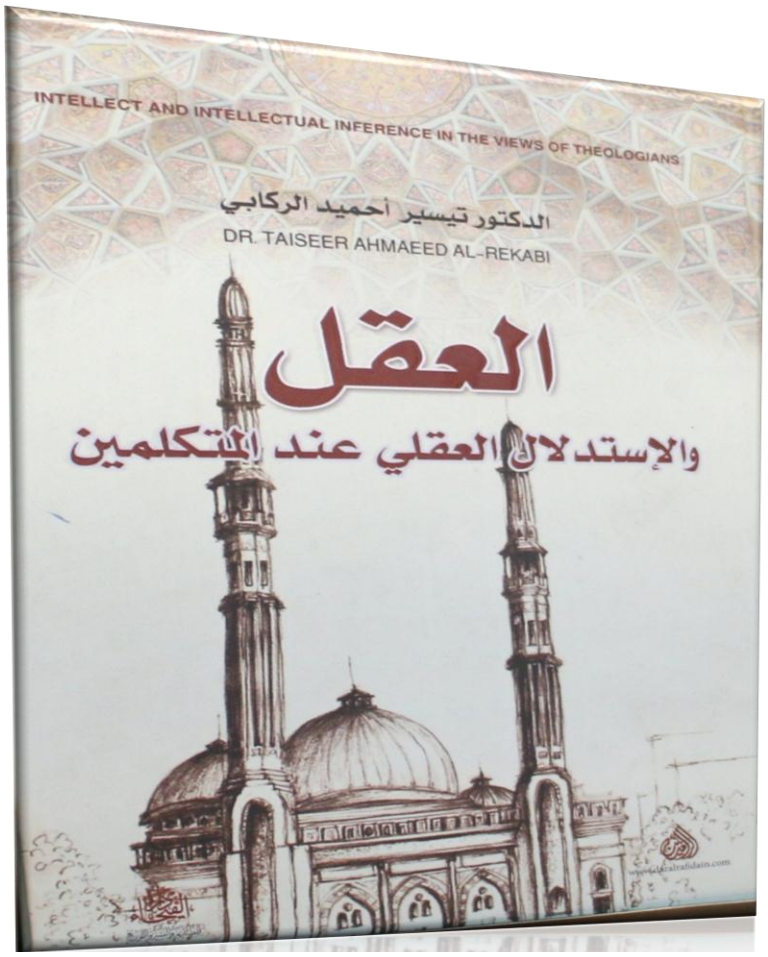

فهذا الكتاب هو عبارة عن دراسة في فكر الاستدلال العقلي في فترات تألقه واوج قمته وازدهاره بين المدارس الكلامية الاسلامية التي دعت الى احترام هذا العقل وتقديسه واعطائه حقه الذي ميزه الله به واعلاه على جميع ما دونه فكانت هذه المدارس الكلامية متفقه جميعا على دور العقل في التمييز ما بين القبيح والحسن ولكنهم اختلفوا فيه على اساس رتبته، وهو الاستدلال العقلي هل يتصدر على الشرع (النقل) ويقدم عليه في حالة التعارض بين العقل والنقل؟

وعلى الرغم من شفقه هذه الدراسة وصعوبتها لما في الموضوع البحث من حساسية وتداخل في جملة من اراء المدارس الكلامية الاسلامية فيقتضي فيه التأمل الدقيق والملاحظة من الوقوع في الالتباس والشطط.

نحو معالجة جديدة لبعض جوانب التنظيم القانوني

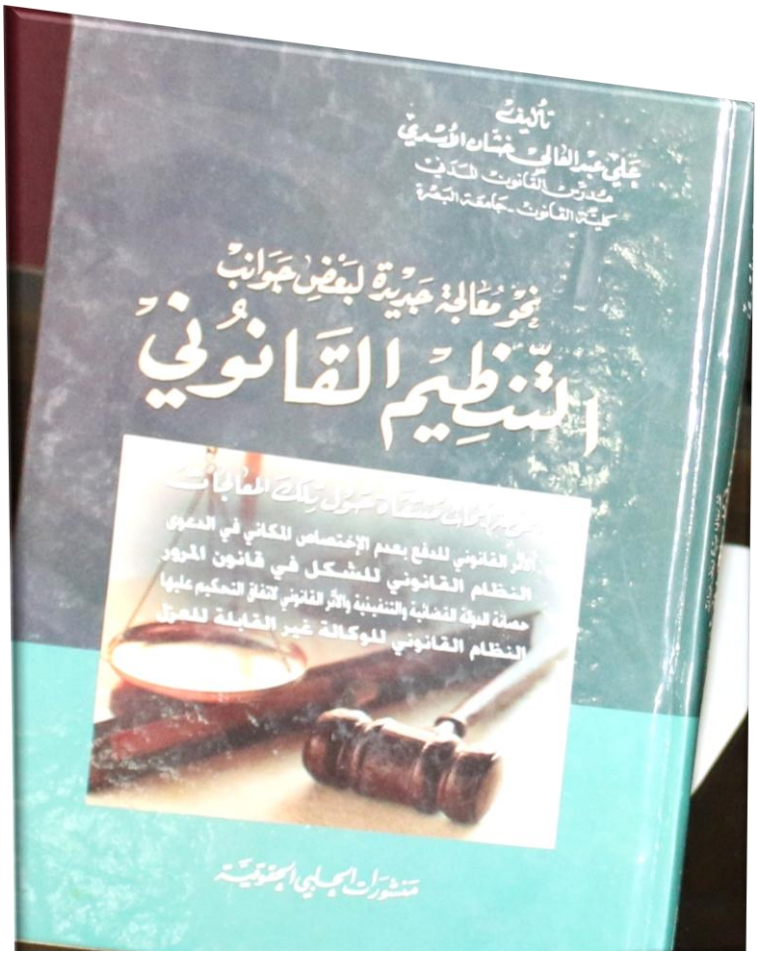

ان التشريعات الوضعية كما هو معلوم من وضع البشر وان المشرع عند صياغته بالقاعدة القانونية يتوخى ان تعالج الاشكاليات القانونية القائمة والمتوقعة لذلك يصوغها بصياغة عامة مجرده الا انه في جميع الاحوال لا يستطيع الالمام بجميع الفروض الانية والمستقبلية مما يجعل ما يسنه من تشريعات يشوبها النقص والغموض ومن ثم فهي بحاجة الى دراسة وتفسير وتحليل ناهيك عن قصورها عن معالجة جوانب معينه من الحالة القانونية التي جاءت لمعالجتها،وتوضع القاعدة القانونية لتنظيم العلاقات الاجتماعية بين الافراد في المجتمع مما جعل القوانين نسبيه من حيث الزمان والمكان ومايصلح لزمان لايصلح لزمان اخر وما يصلح لبلد لايصلح لأخر ومن هنا نجد المشرعين يتابعون القوانين بالتعديل واحيانا بالإلغاء وسن تشريعات اخرى تحل محلها لأنها لم تعد تتلاءم مع متطلبات العصر او لا تفي بمعالجة الاشكاليات القانونية التي جاءت لمعالجتها، وحيث ان الفقه يضطلع بتفسير القواعد القانونية ويبين ماشابه من غموض او نقص او تناقض لذا فقد جاءت هذه الدراسة لمعالجة بعض الاشكاليات القانونية التي اثارها التطبيق العملي لبعض القواعد القانونية او التي غفل النظام القانوني عن معالجتها من خلال تحليل هذه القواعد وتاصليها والخروج بمعالجات قانونية لتلك الاشكاليات.

التنظيم القانوني للإعلانات التجارية
عبر الانترنت

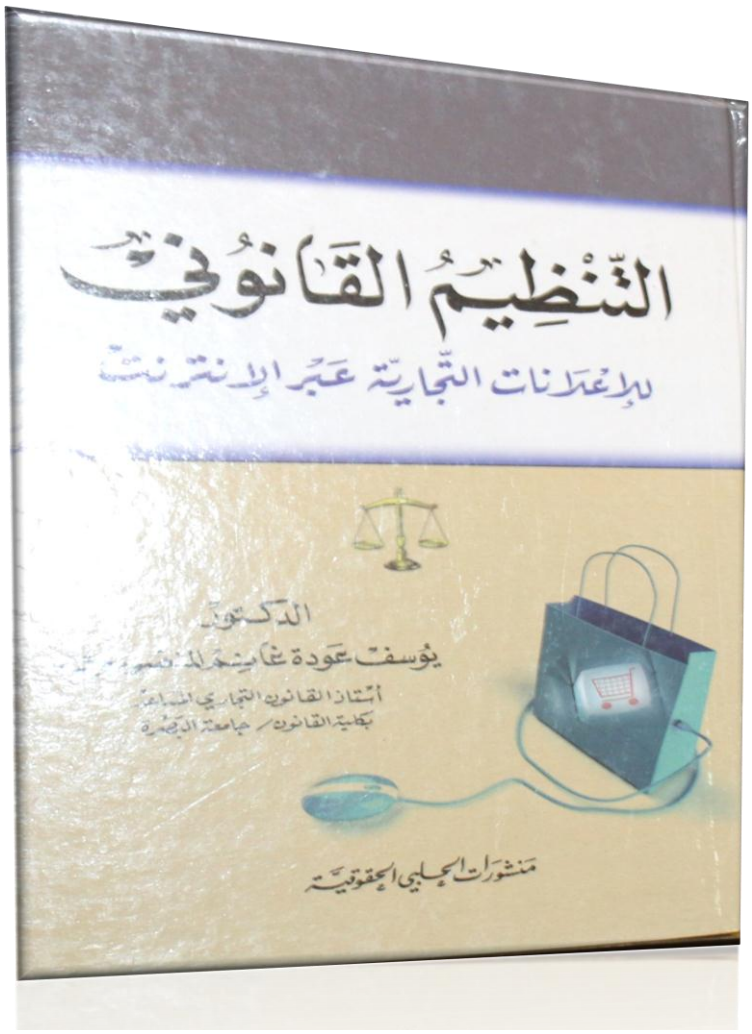

يهتم هذا الكتاب بدراسة التنظيم القانوني للإعلانات التجارية عبر الانترنت نظرا لما تتمتع به تلك الاعلانات من اهمية كبيره في الواقع التجاري وما تحققه من اهداف جمة لمختلف اطراف عملية الاتصال الاعلاني خاصة بعد تنامي دور الانترنت وتعاظم اهميته بوصفة وسيله اتصال تفاعلية مبتكرة ليس على مستوى الافراد فحسب بل على مستوى الشركات والمؤسسات التجارية والحكومات وغيرها من الجهات المعنية بالاتصال الامر الذي حدا بالمعلنين التي تبنيه كوسيلة اعلانية مستحدثة.

وتهدف هذه الدراسة الى تحديد الحقوق المرتبطة بالإعلانات التجارية عبر الانترنت من خلال التركيز على حق المؤلف على المصنف الاعلاني عبر الانترنت وحق الغير الناشئ عن استعمال صورته في الاعلانات التجارية او حقه في رفض اعلانات البريد الالكتروني المزعجة فضلا عن بحث القيود الواردة على تلك الاعلانات والمتمثلة بحظر الاعلانات الكاذبة او المظلة والاعلانات غير المشروعة التي من شانها الاضرار بالتاجر المنافس.

التنفيذ على حساب المدين عن طريق ابرام صفقات بديلة

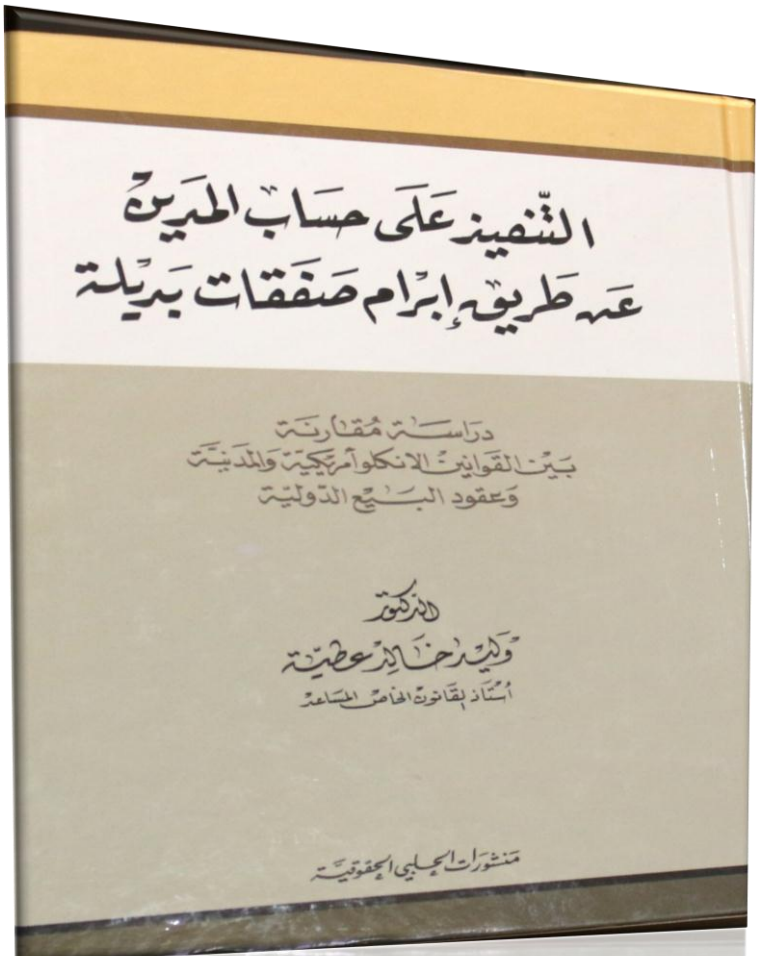

ان المتعاقدين عندما يبرمون عقدا يبتغون من وراءه منفعة عقديه تؤول الى حقوق عقدية يتمتع بها كل واحد منهم وبالمقابل تتولد عن العقد التزامات عقدية توجب على من ترتبت عليه احترامها وتنفيذها وعدم التأخر في تحقيقها واذا حصل ان اخل احدهم بتنفيذ ما وجب عليه في العقد جاز للعاقد الاخر ان يباشر الجزاءات التي اعطاها له القانون وهي عديده ومتنوعه وان الصفقة البديلة احداها لذلك تعد الصفقة البديلة الوسيلة القانونية التي اعطاها القانون للمتعاقد في حالة عدم تنفيذ الطرف الاخر التزامه فهي جزاء لعدم التنفيذ يباشره الدائن عن طريق التنفيذ على حساب المدين بأبرام صفقات بديلة مع الغير ويرجع بعد ذلك على المدين بما تكبده وتحمله من اضرار ومن المواضيع التي اخذت حيزا مهما في الكتاب انواع الصفقات البديلة وعالجنا مشكلة الصفقات البديلة في الاخلال المسبق بالعقد نظرا لوجود التنافر الشديد بين بعض انواع الصفقات البديلة والاخلال بالعقد المسبق ومن المواضيع التي ركزنا عليها في الكتاب الاخلال في العقد بعده المسوغ الرئيس لأبرام الصفقات البديلة. وبينت الدراسة اوجه الشبه والاختلاف بين الانظمة القانونية بصدد الاخلال فلاحظنا بعضها تقيد حق فسخ العقد بسبب الاخلال بالقضاء حصرا وتطلق له العنان بذلك بينما الاخرى تقدس حرية المتعاقد في انهاء العقد بسبب الاخلال.

حماية الضحية في اطار المفهوم القانوني للعدالة الجنائية

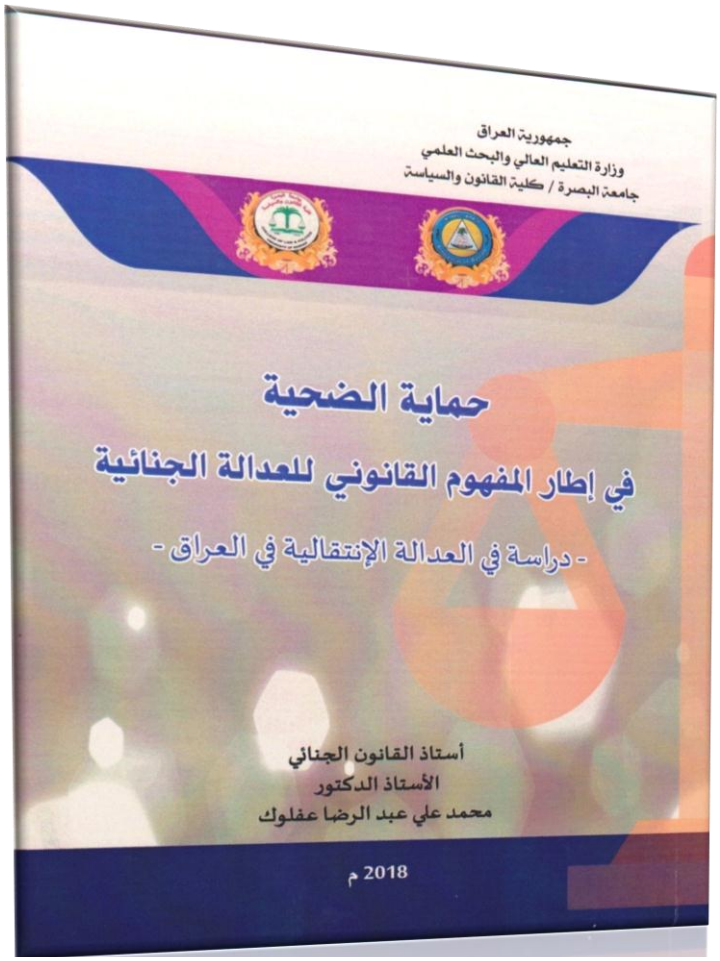

بالتأكيد هناك الجهد الكبير من الفقه الجنائي انصب على هذه المشكلة ولعقود مضت دأبت مراكز البحوث الجنائية على التركيز على جانب شخصية الجاني وظروف الجريمة وملابستها لغرض الوصول اسباب الجريمة وسبل معالجتها ومكافحتها والوقاية منها الا ان هناك عاملا اخرا مهما يساهم في حدوث الجريمة او التسبب بها الا وهو الضحية وهذا ما شغل الفقه الجنائي الحديث وفي العقود الأخيرة صار هذا العامل الضحية الصفة المميزة لدراسات اسباب الجريمة ومكافحتها ،اما في السنوات الاخيرة فقد برز عدد من المتخصصين في علم الاجرام ممن كرسوا جل جهودهم المعرفية للوقوف على دور الضحية في اجراءات العدالة الجنائية والذين بينوا مخاطر تزايد اعداد الضحايا وعلاقته الطردية بعدد الجرائم فضلا عن اقتراح معالجات حكومية واجتماعية لجبر الاضرار التي تصيب الضحية.

جرائم المحميات الطبيعية

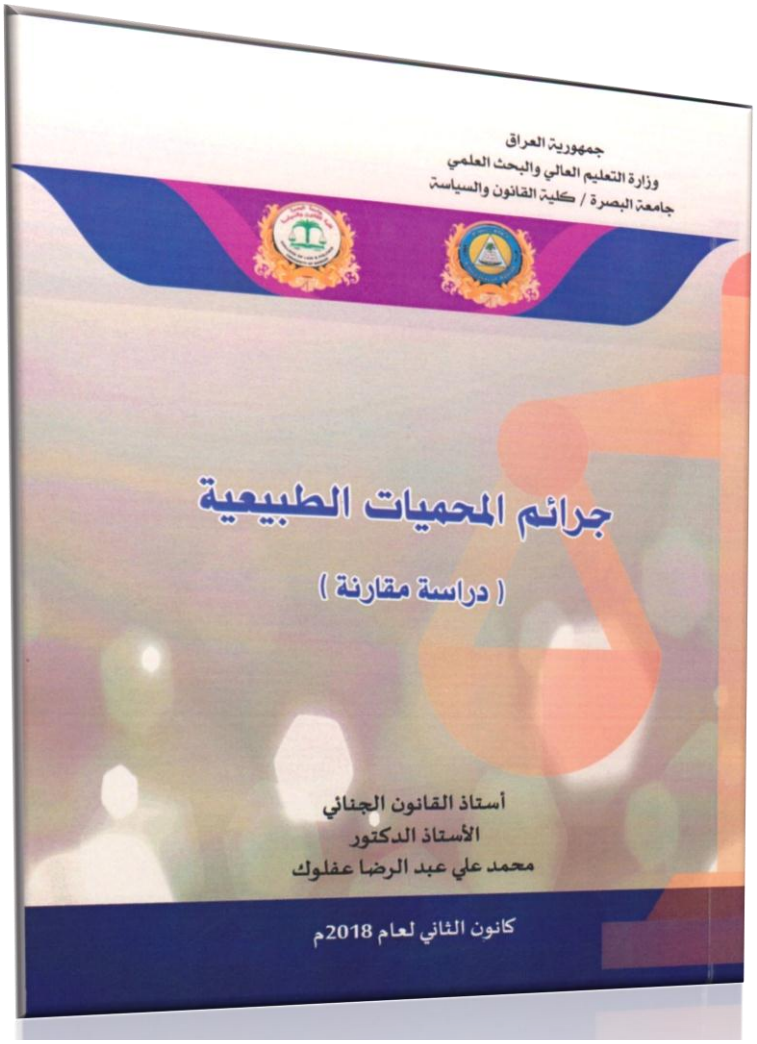

ان حماية المحميات الطبيعية بوجه خاص تهدف الى تلاقي الاخلال بالتوازن البيئي الهش في العديد من مناطق العالم وصون الانواع النباتية والحيوانية الفطرية من الانقراض والحفاظ على بيئة نظيفة من التلوث والاستغلال غير الرشيد كل ذلك لا يمكن ان يتحقق بمعزل عن وجود نصوص قانونية تسهم في تنظيم تلك الثروات الطبيعية واستغلالها على اسس بيئية سليمة وتوفر لها المظلة الواقية التي تحميها من الاخطار والاضرار والمعوقات كافة وتضمن في الوقت ذاته تنفيذ استراتيجية الحكومات والهيئات والمؤسسات وسياستها وخططها في المحافظة على المحميات الطبيعية على الوجه المطلوب.

دراسات في فلسفة القانون

نحاول ان نسلط الضوء على اهم الجوانب والمرتكزات الاخلاقية للنظام الجنائي الاسلامي وتحديدا كيف يتم توظيف المبادئ الاخلاقية وصهرها في بوتقة القانون ليكون المزيج ترياقا فعالا للوقاية من الجريمة ومكافحتها وبتعبير ادق نحاول توضيح الاليات التي تم من خلالها الاستفادة من المبادئ الاخلاقية لتدعيم سياسة التجريم والعقاب في النظام الجنائي الاسلامي بحيث لم يكتفي بجعلها مبادئ أي مبادئ الاخلاق مبادئ مكمله لسلوك البشر ان شاء تحلى بها وان لم يشأ عنها بل جعلها الشارع المقدس اساس تبنى عليه فلسفة التجريم والعقاب ذلك علنا يوما ان نستفيد من نظام وضعه الخالق لجميع خلقه.

موقف القانون العراقي من احكام النظام الاساس للمحكمة الجنائية الدولية في ظل دستور عام ٢٠٠٥ النافذ

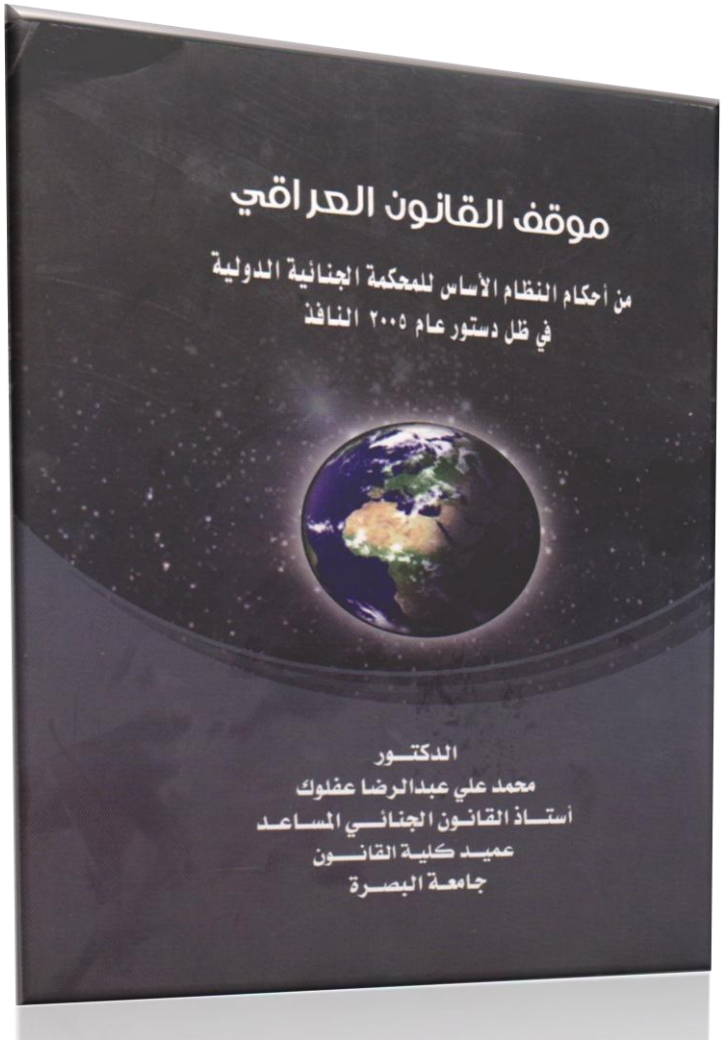

ان هذه الدراسة تسهم في تقييم احكام القانون الجنائي العراقي فيما يتعلق بالجرائم الدولية لتكون نواة لدراسات اخرى تسهم في جعل الجرائم الدولية داخلة في الاطار الوطني للتجريم والعقاب بشكل دائم أي ضمن جرائم قانون العقوبات العراقي او تمهد الطريق لانضمام العراق لمعاهدة المحكمة الجنائية الدولية ان رغب في ذلك.

دراسات قانونية في حرية الاتصال

بالنظر الى الاهتمام الكبير في حماية التعبير عن الراي حتى وصلت هذه الممارسة الى حد الانفلات او التأثير الموجه سلبا على المتلقي لتحقيق اهداف سياسية او غيرها وتحت ذريعة النظم الليبرالية وخاصة في ظل استعمال التقنيات الحديثة لوسائل الاعلام المختلفة التي لا غنى عنها الامر الذي جعل هذه الحرية تنقلب الى قيد اجتماعي فاجد انه من الضروري التوصل الى موازنة بين حرية التعبير عن الراي وسلامة الراي العام لانهل اغنى عن أي منهما وخاصة اذا ما عرفنا ان الحكومات وتحت ذريعة حماية حرية التعبير من الراي تكرس هذه الحرية لتوجيه الراي العام وبشكل غير مشروع ان من حيث استخدام وسائل الاعلام الموجة او من حيث استخدام استطلاعات الراي العام وخاصة في المسائل المهمة والمصيرية كالانتخابات او الاستفتاءات الرئاسية او التشريعية او التجارية ونبتغي لفت النظر الى هذه المسالة المهمة المتلازمة مع التطبيق الديمقراطي وخاصة ان كانت الديمقراطية حديثة العهد بالتطبيق كما في بلدنا.

الاموال في الاديان السماوية والقوانين الوضعية

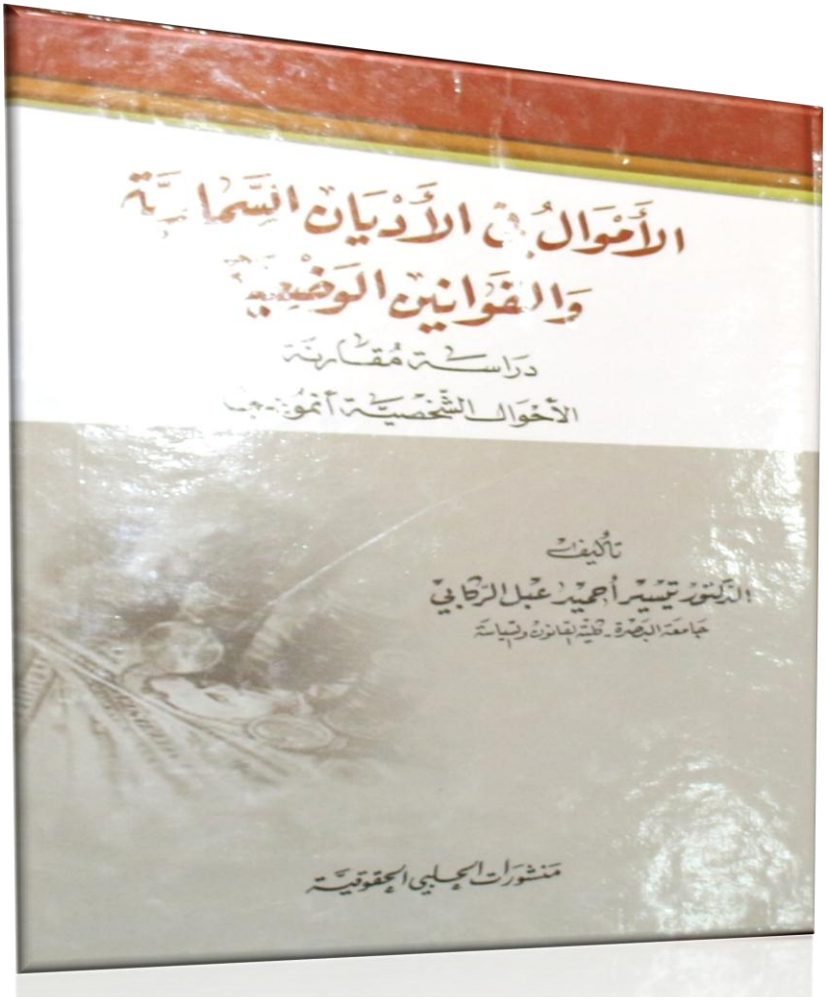

ولد المؤلف في قضاء الزبير كانون الاول (ديسمبر) عام ١٩٧٧، عمل تدريسي في كلية القانون وعمل محاضرا في العديد من الكليات (كلية شط العرب الجامعة قسم القانون ٢٠٠٦ ، وكلية الطب ٢٠٠٧، الآداب ٢٠١٢ ، وكلية التربية للبنات ٢٠١٢ ، والكلية التربوية المفتوحة ٢٠١٠) شارك في مؤتمرات علمية عدة منها داخل العراق وخارجه وهو ايضا ناشط في حقوق الانسان اذ حصل على شهادات دولية ومحلية في تدريب وتدريس مواد حقوق الانسان .

اهم مؤلفاته:

المواد التي درسها المؤلف:

- المدخل لدراسة الشريعة الاسلامية ، اصول الفقه حقوق الانسان، المنظمات الدولية لطلبة كلية القانون جامعة البصرة، وقسم القانون شط العرب.
- حقوق الانسان مفاهيم الحرية والديمقراطية ، لكليات الطب والآداب ، كلية التربية للبنات.

مسؤولية الناقل البحري الناشئة عن نقل البضائع الخطرة (دراسة مقارنة)

يعالج هذا الكتاب مسؤولية الناقل البحري العقدية وغير العقدية ، ويركز في الوقت نفسه على خصوصية مسؤولية الناقل البحري بصدد البضائع الخطرة ، كونها اصبحت محط اهتمام القوانين الدولية كالقانون الدولي البحري للبضائع الخطرة، واتفاقيات مكافحة التلوث البحري الناشئ عن نقل البضائع الخطرة ، وعالج الكتاب هذه المسؤولية في الانظمة القانونية الانكلوسكسونية متمثلة على وجه الخصوص بالقانون الانكليزي ، وكذلك الانظمة القانونية اللاتينية . وتطرق الكتاب ايضا الى مسؤولية ايضا الى مسؤولية الناقل البحري العقدية وغير العقدية الناشئة عن نقل البضائع الخطرة في ظل قواعد روتردام.

التضامن الصرفي في الاوراق التجارية
دراسة مقارنة

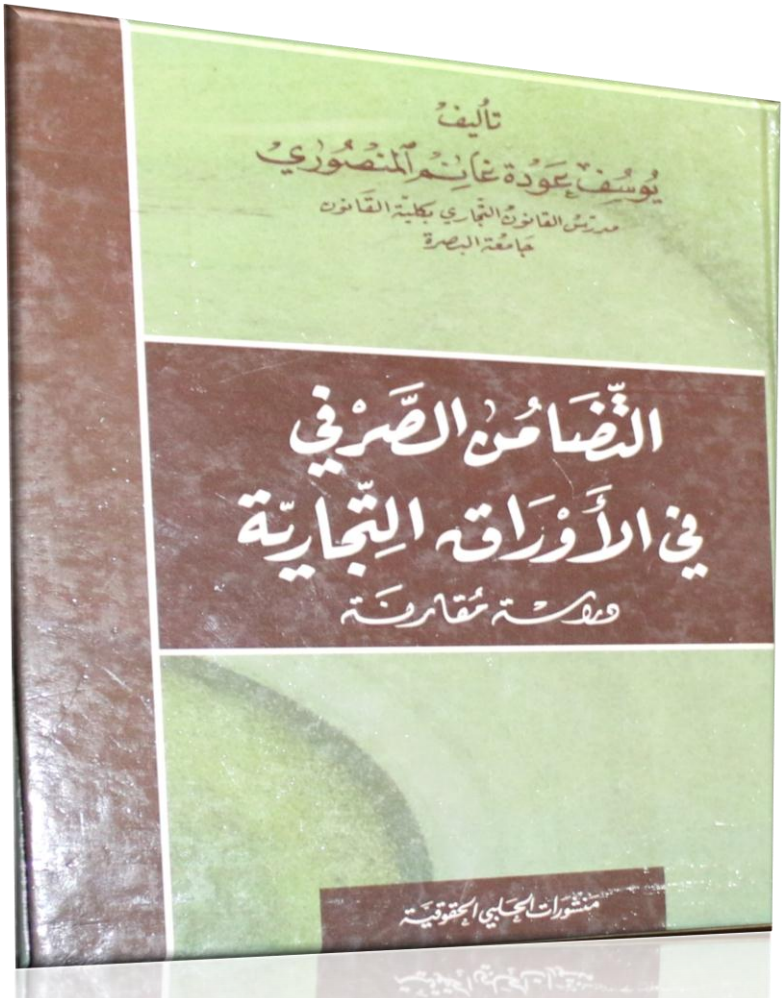

يهتم هذه الكتاب بدراسة التضامن الصرفي كأحد اهم الضمانات التي منحها المشرع التجاري لتقوية الثقة بالورقة التجارية تمكينها من اداء وظائفها كأداة ائتمان ووفاء تقوم مقام النقود والذي من خلاله يستطيع الرجوع على الملتزمين الصرفيين، منفردين او مجتمعين ، للمطالبة بقيمة تلك الورقة سواء أكان ذلك في ميعاد استحقاقها ام قبل ذلك الميعاد.

وتهدف هذه الدراسة لمعالجة هذه الضمانة الصرفية من خلال التعريف بها وتمييزها عما يشتبه بها من انظمة قانونية وتحديد نطاقها من حيث بيان الاشخاص الملتزمين صرفيا ومدى إمكانيتهم في التخلص من التضامن الصرفي ، فضلا عن الخوض في احكام هذا التضامن في علاقة الحامل الملتزمين الصرفيين وعلاقة الملتزمين الصرفيين بعضهم بعض.

صور الاخر

في الفكر السياسي العربي المعاصر

الاستشراق _ العلمانية _ الايديولوجيا _ الاستعمار

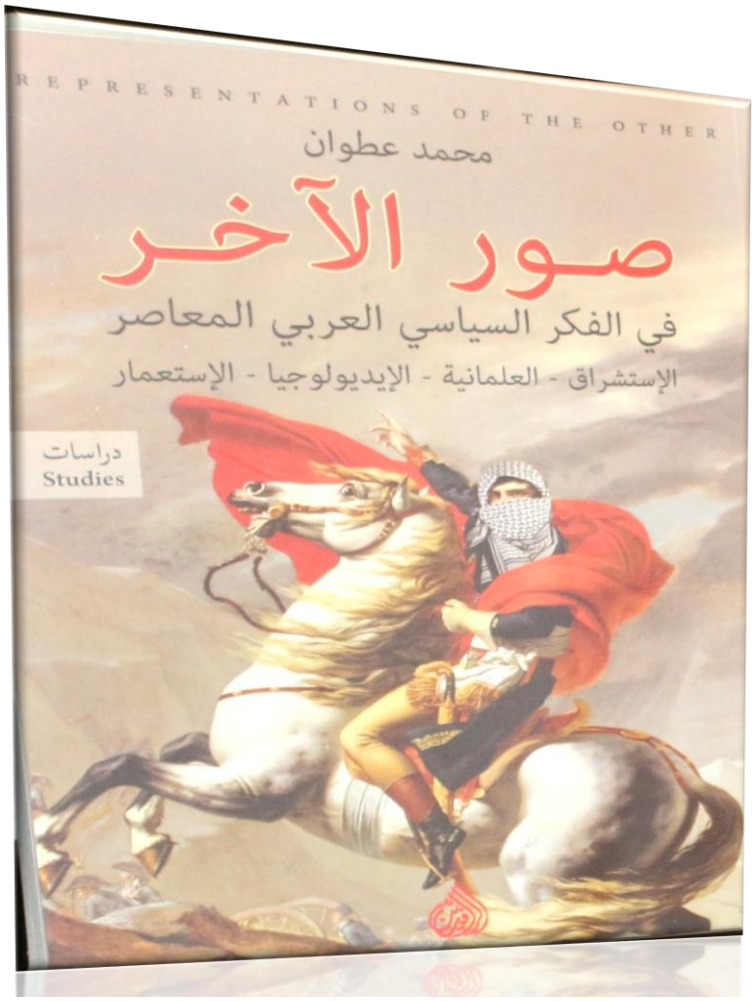

بمقدور المرء ان يتابع حجم المواقف العربية المؤيدة والرافضة لمقولات الغرب الواردة في متن هذه الدراسة ، وهي مواقف لا تؤسس تناظرا او تقابلا بقدر ما تكشف عن الاثر المتبادل بين الثقافتين العربية والغربية على السواء ، وتهتم _ما امكنها _ بما سيرد عليها من الصور دون سواها.

وان التناظر في المقولات بين الثقافتين العربية والغربية ليس محور الاهتمام الرئيس في هذه الدراسة ، فما يمكن الاهتمام فيه هو بيان الصور او الظلال ذاتها ، والتفسيرات والقراءات وردود الفعل النظرية العملية الناشئة عن تأثير الوافد في الانا العربية. فنكون عندئذ امام مستويات متعددة من التمثل الذاتي للوافد . ولا نشترط في التمثل انعكاس الاخر في الذات العربية ، بل امتصاص ما يفيد الاخيرة من روح الثقافة المهيمنة .

وما يفيد في فهم التمثل عموما، بيان كيفية خضوع الاخر لنظم متعددة من التفسير والاساءة في التفسير ايضا .

حل المشكلة التداخل
دراسة مقارنة

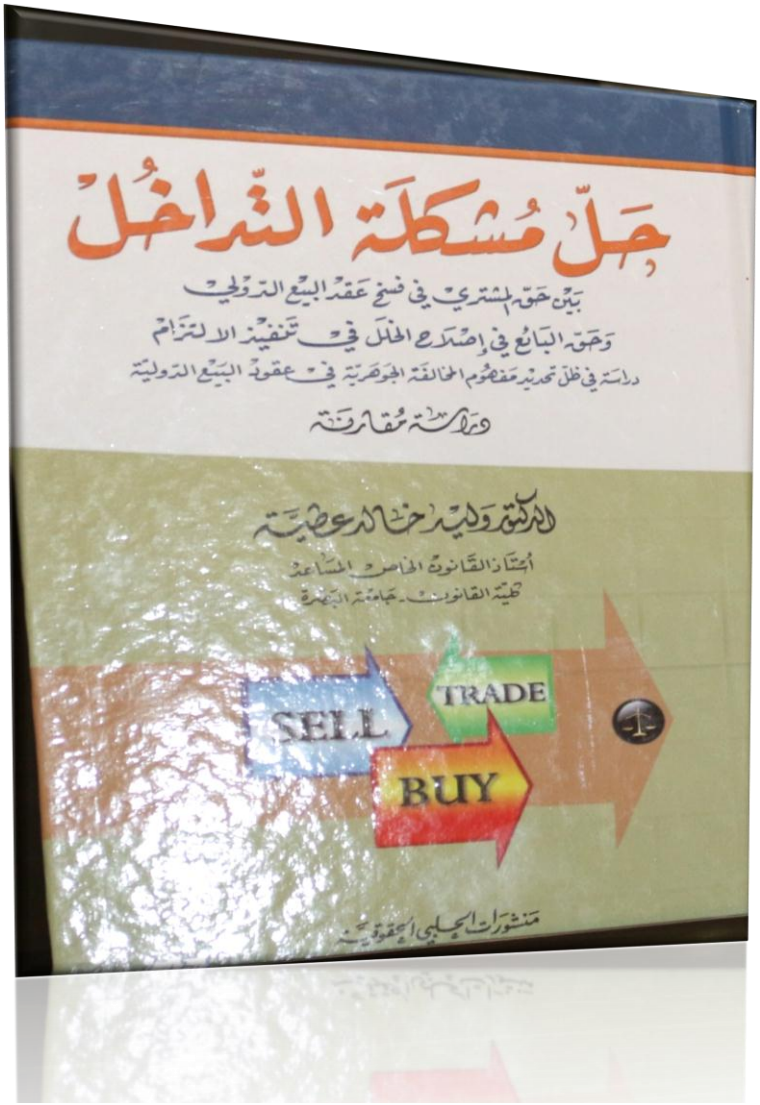

يعالج هذا الكتاب موضوعا دقيقا من مواضيع عقود البيع الدولية، فقد تم من خلاله تسليط الضوء بالبحث والتعميق على مشكلة تتمثل في حالة التعارض بين حقوق البائع مع حقوق المشتري، ويحصل عندما يباشر البائع ويعلن ارادته في اصلاح ومعالجة ما صدر منه اخلالا بالعقد، ذلك عن طريق اصلاح العيب الذي اعترى البضاعة ، وان البائع في تصرفه هذا يستند الى المادة ١/٤٨ من اتفاقية فينا لعقد البيع الدولي ، وفي الوقت نفسه قد يبادر المشتري عن طريق الاعلان عن ارادته ورغبته في فسخ العقد مما يتعارض كليا مع الحق الممنوح للبائع في اصلاح عيوب البضاعة ، وان حق المشتري في الفسخ لم يأت من فراغ ، بل يجد اساسا قانونيا وهو المادة ١/٤٩ من اتفاقية فينا لعقد البيع الدولي ،فالكتاب عالج هذه المشكلة بشأن التداخل بين هذين الحقين.

نحو تطورات في السياسة الجنائية المعاصرة
مجموعة ابحاث جنائية معمقة

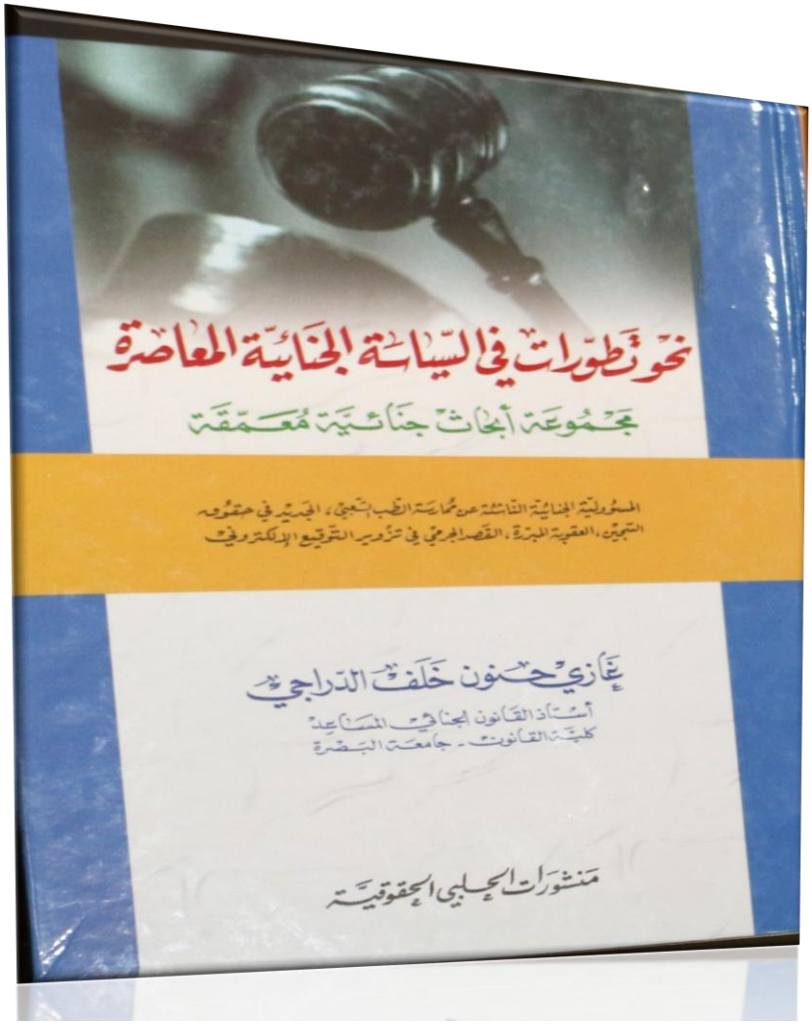

لايخفى ان السياسة الجنائية في اي مجتمع هي حصيلة الارهاصات اليومية لذلك المجتمع ، لذا تحتاج السياسة الجنائية الى تجديد بين فترة واخرى من اجل مواكبة التطورات الحاصلة في ذلك المجتمع ، ويأتي هذا المؤلف كمحاولة في هذا الاطار في شكل مجموعة من الابحاث المقارنة المتخصصة في المجال الجنائي التي تلقي الضوء على موضوعات تهم الباحث في المجال القانوني بشكل عام والجنائي بشكل خاص وفي المجالين النظري والعملي.

استظهار القصر الجنائي في جريمة القتل العمد
دراسة مقارنة

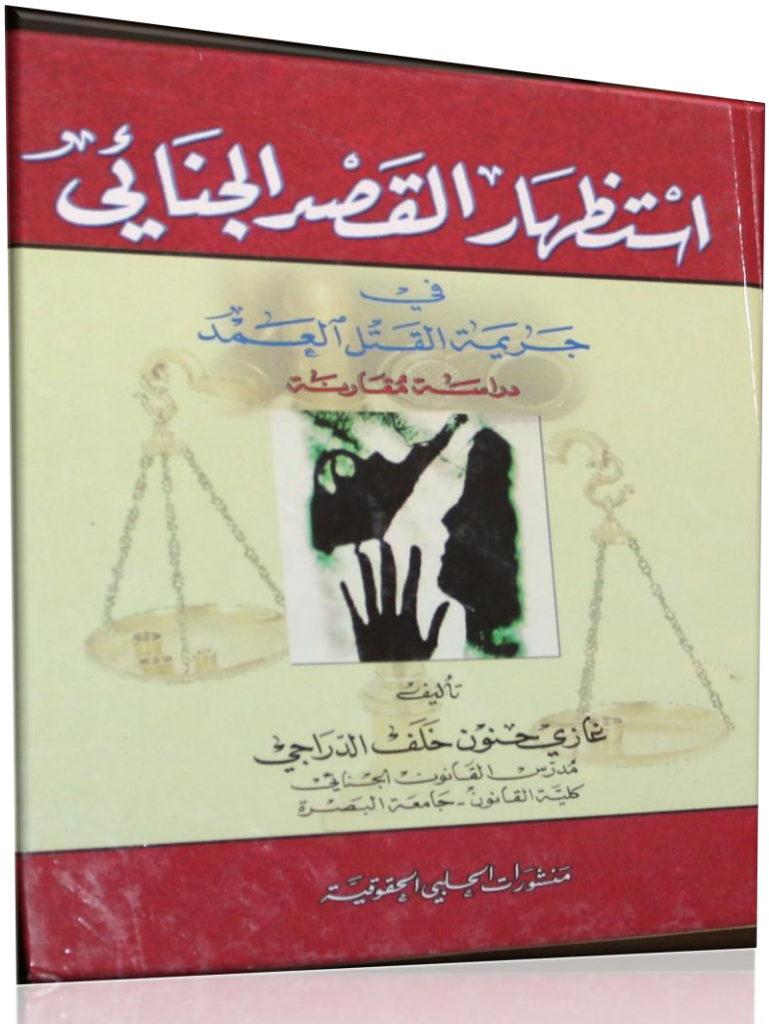

اثار استظهار القصد الجنائي في جريمة القتل العمد من المشكلات العملية مالم يظهر في اية جريمة اخرى ، يضاف على ذلك الخلاف الفقهي حول طبيعة القصد المتطلب في القتل العمد ، ومن هنا كانت الصعوبة في هذا الموضوع ، فالدراسات التي تناولت القصد الجنائي لاتزال غير كثيرة واغلبها ان لم تكن جميعها تناولت القصد الجنائي كواقع حال ، وبالتالي توجد دراسة خاصة عنيت في كيفية استظهار القصد الجنائي وخصوصا قصد القتل بحيث تحيط بالموضوع من جوانبه المختلفة.

ولا نعدو الحقيقة في قولنا ان ما كتب في هذا . المجال جاء ضامرا لا يتعدى صفحات قليلة تناولت الموضوع بصورة مقتضبة لم توفيه حقه، ويمكن ان نعزو ذلك الى صعوبة استظهار وكشف الحقوق النفسية والمعنوية . الامر الذي قلل من اقبال الباحثين على دراسة هذا الموضوع ، والذي انعكس بدوره على شحة المراجع والمصادر المتعلقة بهذا الموضوع لذا كان لزاما علينا جمع شتاته من شذرات متفرقة في مختلف المراجع من هنا جاء المؤلف كلبنة اساسية في النظرية العامة للقصد الجنائي وفي المجالين النظري والعلمي .

الاستعمال الايديولوجي للثقافة
صدام الحضارات انموذجا"

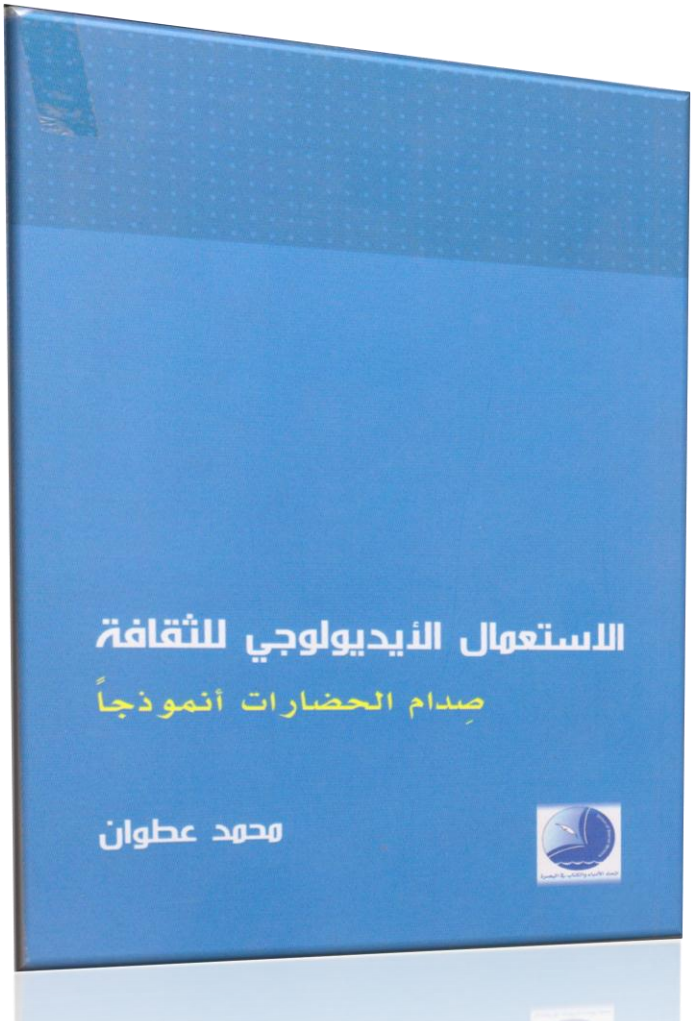

تزداد اهمية البحث في اصول كل من الثقافة والمدينة والحضارة مع ازدياد غموض كل واحدة من هذه المفردات ، فالحضارة بوصفها الاكثر استعمالا في الخطابات السياسية والثقافية والاجتماعية زاد الامر من الغازها وتعقدها ، ونفي عنها نقائها ووضوحها ، وهو ما يجعل الحديث عن حوار او صدام الحضارات مشتبكا ومعقدا بصورة مضاعفة . لذلك يصبح من المهم العناية بتفكيك مفهومي الصراع والحوار والسؤال حول ايهما يمكن ان يتحكم بطبيعة العلاقات بين الثقافات ؟ ما يقودنا ذلك الى بحث في مصدرية الصراع وفي ما اذا كان الصراع متأتيا بالأصل من نزعات ودوافع فردية او اجتماعية ؟ ام انه متأصل بالطبيعة الانسانية ولم يكن طارئا عليها ؟ واذا كان الحوار هو الغاية التي من اجلها كان الاجتماع البشري ، فلما لم يلمس حضوره في الميادين الدولية؟ بحيث يخيم الصراع على مساحات عريضة من ارض الواقع .ويهيمن على كثير من المعاني فيعطيها اسماء غير اسمائها ودلالات بعيدة كل البعد عن اصولها المعرفية الحقة.

ادارة الصراع في المجتمع التعددي

الصراع ظاهرة طبيعية في معظم المجتمعات والامم والشعوب والدول ، فطالما ضمت تلك المجتمعات عناصر عرقية ودينية واثنية مختلفة لها مطالب وحقوق تسعى الى تحقيقها توكيدها ضمن المجتمع الاوسع ، مجتمع الدولة . ان ذلك ينتج صراعا" ، تختلف حدته ومستواه من مجتمع الى اخر . ومن نظام سياسي الى اخر ومن مرحلة تاريخية الى اخرى.

وقد اثبتت التجارب عدم نجتح تلك الاساليب على الرغم من قسوتها وتسخيرها لقدرات هائلة ، فالدولة وسلطتها السياسية تجبر تلك العناصر تلك مسارها الطبيعي باتجاه اخر ، فتتحول الى ادوات هدم لبنية المجتمع والدولة ، مما قد يدفعها للمطالبة بالانفصال ، مع توافر الدعم الدولي . باتجاه اقامة دولة مستقلة عنها كان بالإمكان بقاؤها ضمن نسيج الدولة والمجتمع الام ورفدها بمقومات القوة والاستمرار.

نحو نظرية عامة لقاعدة توقع الاضرار في العقود

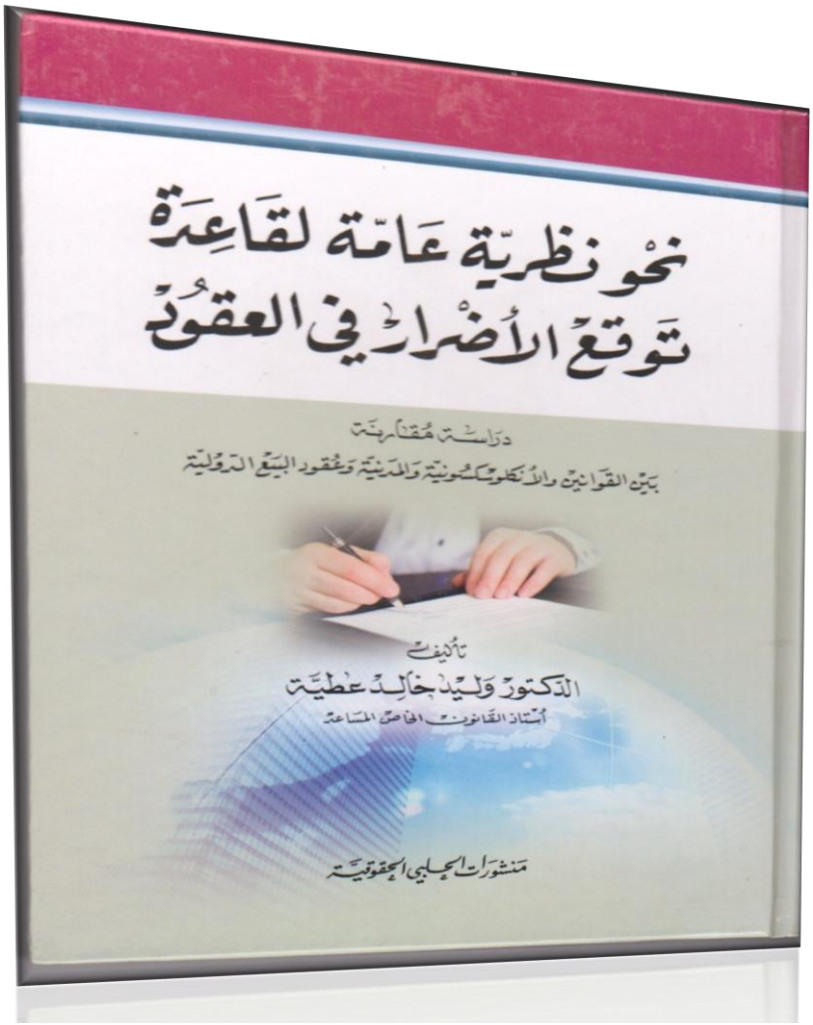

يعالج هذا الكتاب موضوعا جوهريا من موضوعات القانون وقانون العقد، فيتطرق الى قاعدة توقع الاضرار من حيث نطاقها ومعيارها وتطبيقاتها . مركزا على دراسة هذا الموضوع دراسة مقارنة وموازنة فيبين ان قاعدة توقع اضرار تمتد بجذورها التاريخية الى القانون الروماني ، وان القوانين الانكلوامريكية تبنتها بعد تقنيتها من قبل القوانين المدنية. ولعل من المواضيع التي اخذت حيزا مهما في البحث نطاق قاعدة توقع الاضرار في العقود ، حيث لازالت محل نقاش وتجاذب آراء الفقهاء. وبينت الدراسة المقاربات والاختلافات الحاصلة بين اتفاقيات عقود البيع الدولية من جهة والقوانين الوطنية من جهة اخرى بصدد قاعدة توقع الاضرار واستعرض هذا الكتاب ايضا الاتجاهات الحديثة للقضاء سواء اكان القضاء اجنبي متمثلا بمحاكم الدول المختلفة او القرارات الصادرة من هيئات التحكيم الدولية والاقليمية .

وبين هذا الكتاب ان قاعدة توقع الاضرار هي قيد من القيود الواردة على تعويض الاضرار العقدية شأنه شأن باقي القيود الاخرى مع الاختلاف في الية عمل قاعدة توقع الاضرار.

نحو معالجات لبعض المستجدات في القانون الجنائي

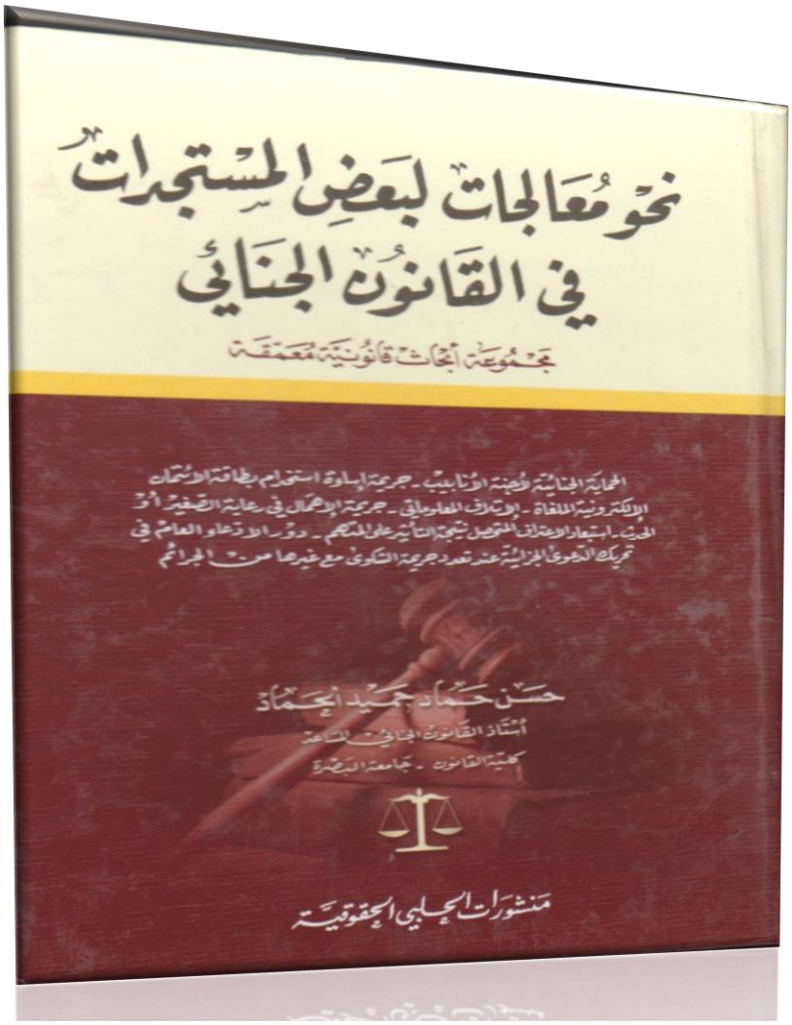

معلوم للجميع التطور التقني الهائل الحاصل في جميع المجالات (الطبية والمصرفية والمعلوماتية وغيرها) أذ تم استخدام تقنيات جديدة في مجال الطبي منها تقنية التلقيح الصناعي الخارجي التي بمقتضاها يقوم الطبيب بتلقيح البويضة خارج الجسم ومن ثم زرعها داخل الرحم اما في المجال المصرفي فقد استخدمت البطاقة الوطنية على انواعها ، وفي مجال المعلوماتي باتت المعلومة المخزنة اليكترونيا تشكل اهمية كبيرة قياسا بالأشياء المادية وبات الاعداء عليها واتلافها امرا شائعا ،

لذا فقد ارتأينا تضمين هذا المؤلف مجموعة من الابحاث تمثل معالجات لبعض المستجدات في القانون الجنائي يرسم الحماية الجنائية لا جنة الانابيب ، اما المبحث الثاني فيتناول جريمة اساءه استخدام بطاقة الائتمان الالكترونية ،اما المبحث الثالث يتناول موضوع الاتلاف المعلوماتي ،

اما المبحث الخامس يتناول معالجة موضوع الاستبعاد الاعتراف المتحصل نتيجة التأثير على المتهم،

اما المبحث الاخير دور الادعاء العام في تحريك الدعوة القضائية.

النظرية العامة لواجب تقليص الإضرار في العقود

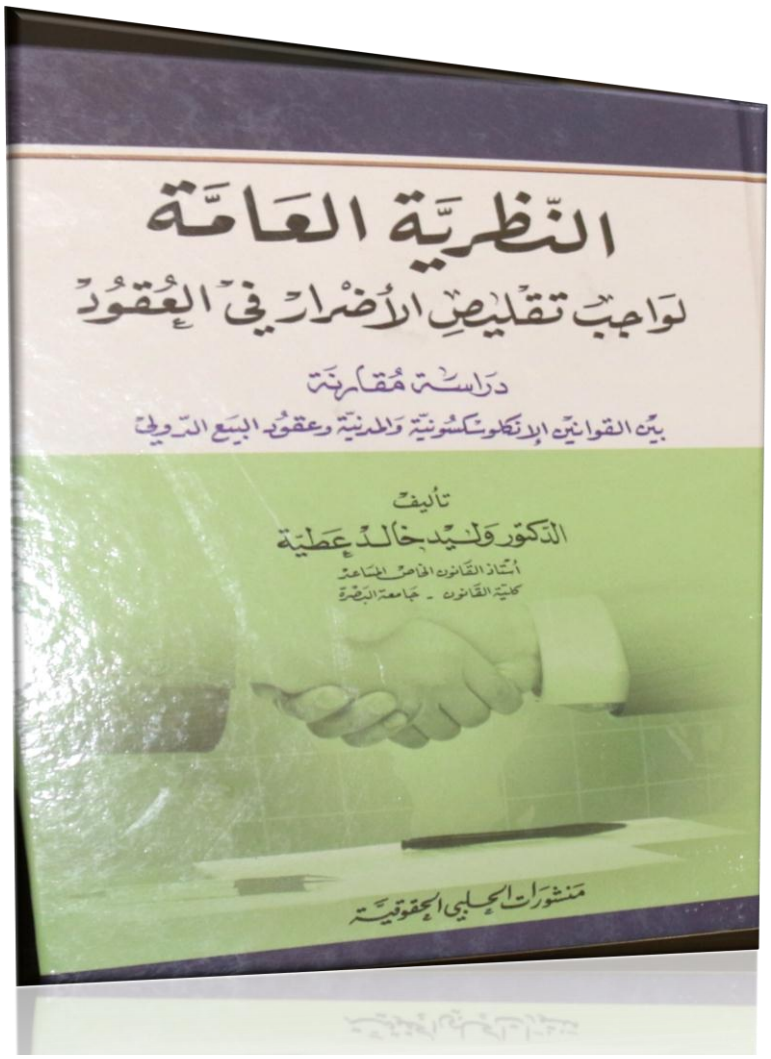

يعالج هذا الكتاب النظرية العامة لواجب تقليص الإضرار في العقود ،وذلك من زاوية تعريف هذا الواجب ،وبيان نطاقه الذي يشغله ،ويميزه من غيره من المصطلحات القانونية الملابسة له ،ويركز في الوقت نفسه على بحث المعيار الذي يمكن الاعتماد عليه لإقامة فكرة المعقولية ،والتي تعد بمثابة العمود الفقري لواجب تقليص الاضرار.

الدور الرقابي لهيئات الرقابة المالية المستقلة

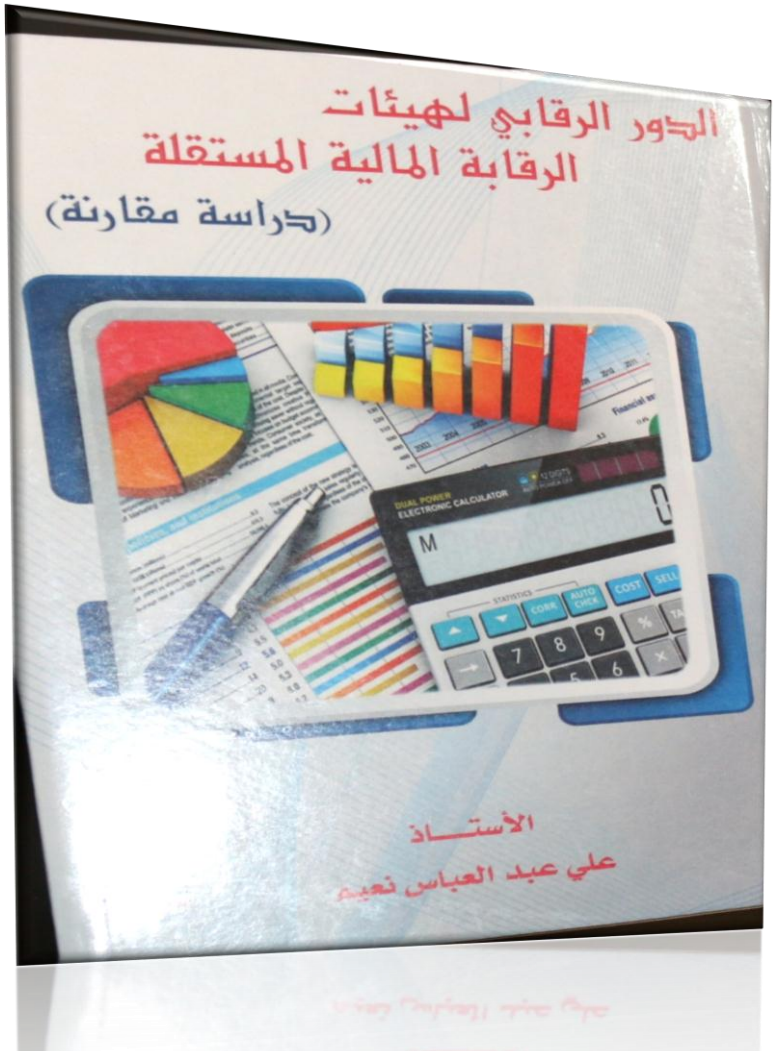

تقتضي دراسة موضوع الدور الرقابي لديون الرقابة المالية الاتحادي في العراق، التمهيد له ببيان معالم الرقابة المالية المستقلة التي يجسدها الدور الذي يباشره ديوان الرقابة المالية الاتحادي وابرز خاصية لهذا النوع من انواع الرقابة المالية هو ارتكانها على لبنة الاستقلال المالي والوظيفي في مباشرة إعمالها وفي اصالة وجودها بعيدا عن الانتساب لأي سلطة من السلطات العامة في الدولة .

موقف الإسلام من الإرهاب
دراسة في مبادئ السلام والحرب في الشريعة الاسلامية

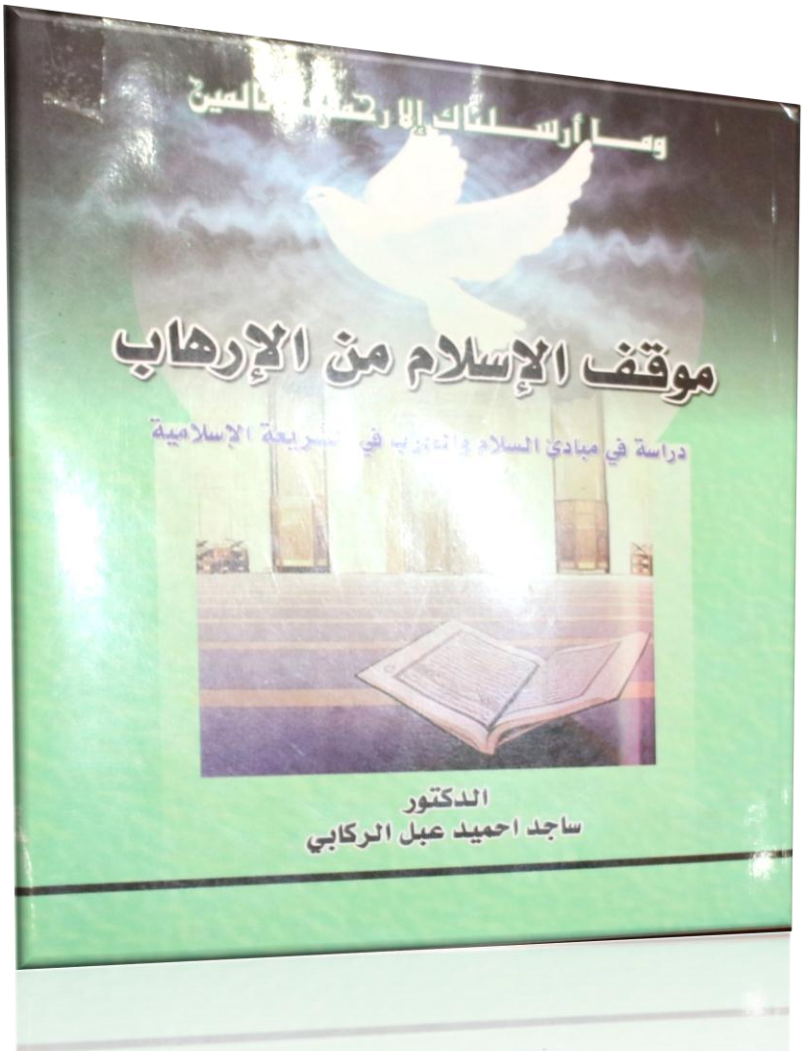

وقف الإسلام موقفا معارضا للإرهاب بأشكاله وصوره وأفعاله كافة ،ولم يقر في عقيدته أساليب العنف والقتل وسفك الدماء في التعامل مع الأقوام والأديان الأخرى، بل سلك طريق السلام والإقناع لجعل الاخرين يؤمنون بعقيدته، ان الإرهاب عموما عنف مقرون بعنصر فكري يمارسه إفراد وجماعات ومنظمات ودول ،لتحقيق أهداف سياسية من خلال نشر الرعب والذعر وخلق حالة نفسية للطرف او الأطراف المستهدفة بالأفعال الإرهابية.

انتقال المخاطر في البيوع البحرية

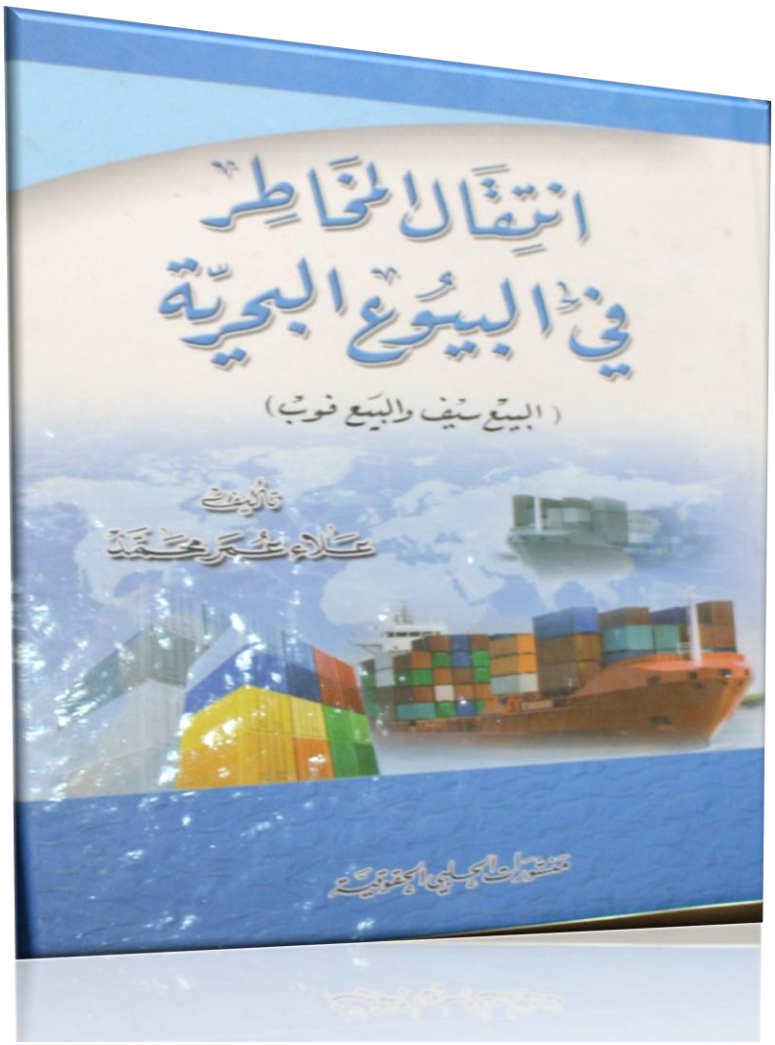

من المفيد جدا ان تزخر المكتبة العربية بكتاب يتناول دراسة البيوع البحرية ،اذ ان الدراسة نادرة في هذا المجال، فضلا عن كون الدراسة عنيت بالبحث في الإخطار البحرية من خلال بيان ماهيتها وتعريفها ،إضافة الى بيان عناصرها واهم أنواعها .ان جل اهتمام كل من البائع والمشتري في البيوع البحرية (البيع سف –البيع فوب)هو معرفة الوقت الذي تنتهي عنده المسؤولية، اي الوقت الذي تنتقل به المخاطر من البائع الى المشتري، وهذا ما يثير الكثير من المشاكل القانونية والتساؤلات .

النظرية العامة لتعاقد الشخص مع نفسه

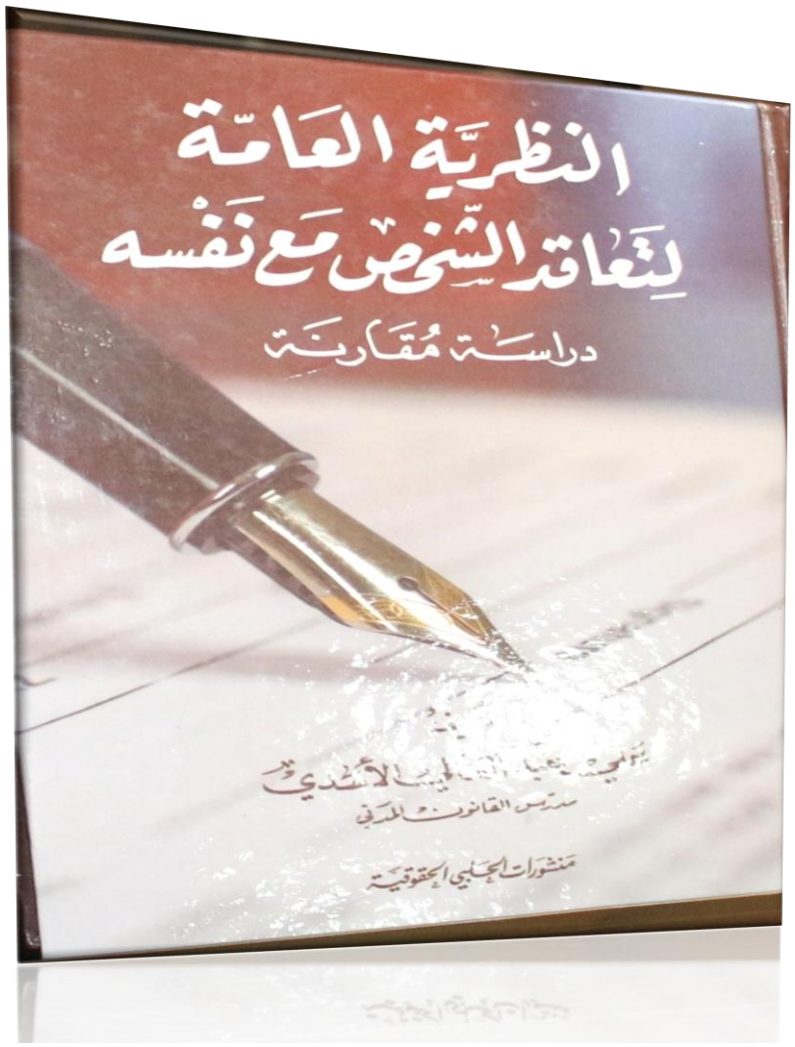

ان العقد في الغالب من عمل الشخص الذي سينتج أثره في محيطه القانوني ،فتكون الإرادة والتعبير عنها له ،وتترتب اثار العقد في ذمته المالية ،الا انه قد يحدث ان يحل شخص محل اخر في ابرام التصرف القانوني ،بأن يكون نائبا عن الأصيل ويترتب على الاقرار بإمكان حلول ارادة محل أخرى في ابرام التصرفات القانونية، اضحى من الممكن ان يتولى شخص اخر واحد ابرام العقد وذلك بأن يكون اصيلا عن نفسه ونائبا عن العاقد الاخر او نائبا عن الطرفين.

حق تقرير المصير (دراسة مقارنة)

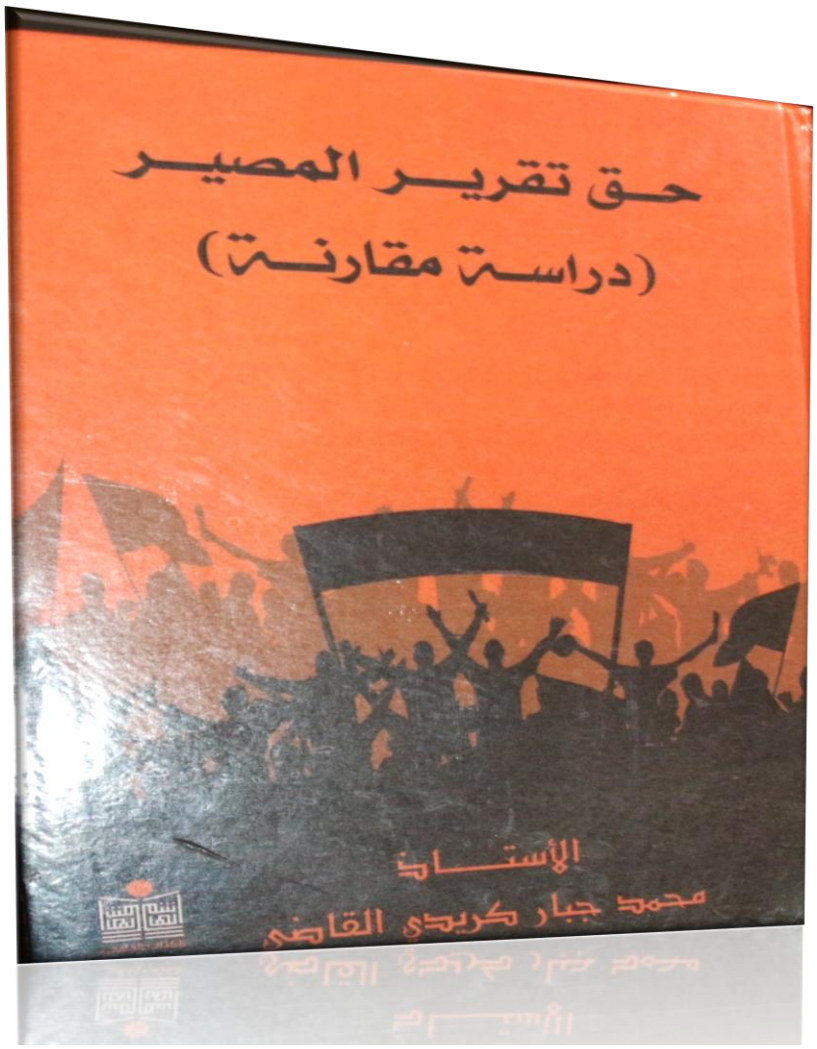

ازداد الاهتمام بحق المصير بعد الحرب العالمية الاولى، نظرا لما لاقته الشعوب من اثار مدمرة للسيطرة الاستعمارية عليها وعلى الصعدة كافة .فأضحى من المبادئ الاساسية للقانون الدولي ،وأحد ضوابط العلاقات الدولية المعاصرة التي توجه سلوك الدول، لذا بادرت اشخاص القانون الدولي من دول ومنظمات لإضفاء الطابع الشرعي على هذا المبدأ، واعربت عن تمسكها والدفاع عن قواعده.

النظام القانوني لوثائق الاستثمار

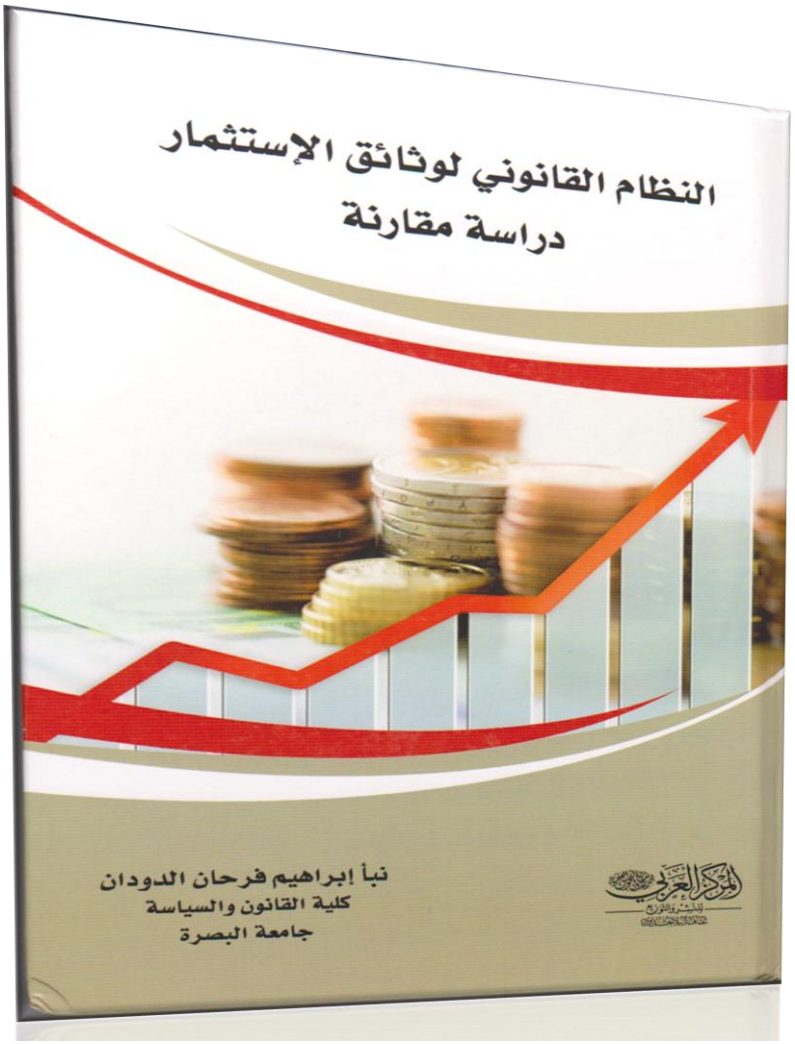

تعد وثائق الاستثمار احد الاوراق المالية في الوقت الحاضر على الرغم من حداثة ظهورها ويرجع ذلك للدور الذي تلعبه صناديق الاستثمار في تفعيل وتنشيط حركة التعاملات والتداولات في الاسواق المالية فهذه الورقة المالية تساعد في جذب المستثمرين للاستثمار في سوق الاوراق المالية .

العلانية في قانون اصول المحاكمات الجزائية

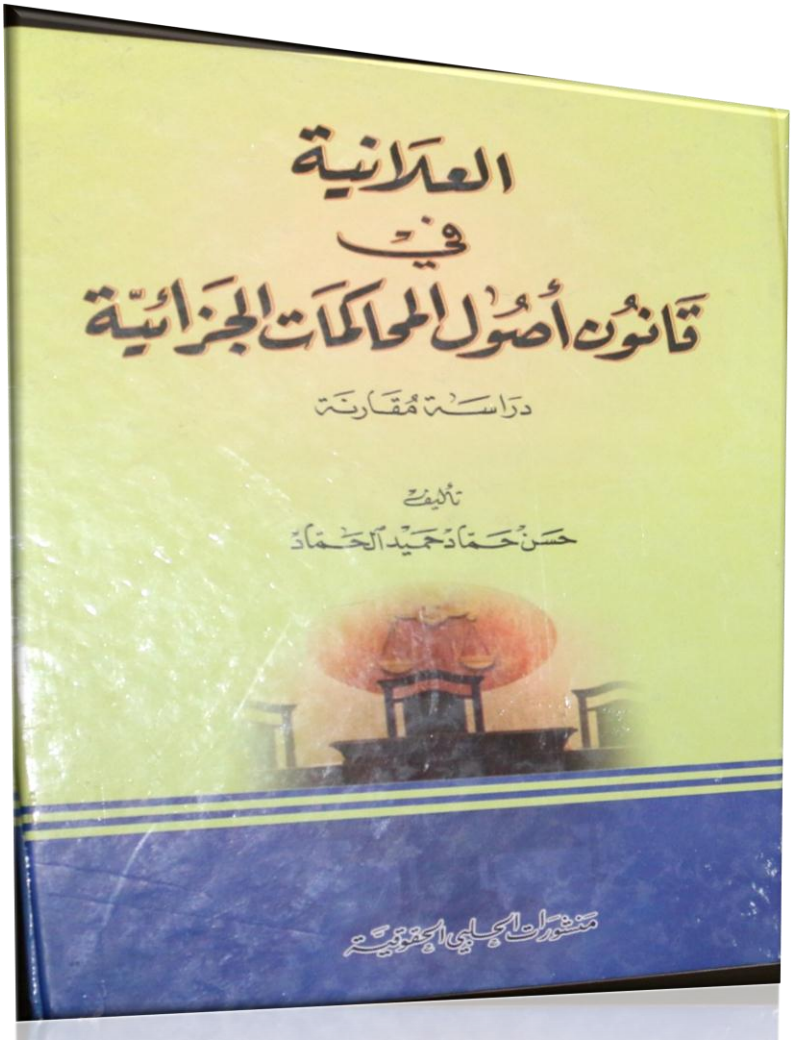

تنص التشريعات الجزائية على العديد من الضمانات للخصوم في الدعوى الجزائية منها الوجاهية والشفوية والعلانية ،ويتناول هذا المؤلف احدى هذه الضمانات واهمها وهي ضمانة العلانية التي تعد من الموضوعات الاجرائية المهمة التي تستحق البحث ،ومن استقراء نصوص قانون اصول المحاكمات الجزائية في كثير من الدول نجد ان هذه الضمانة غير موجودة الا في مرحلتي التحقيق الابتدائي والمحاكمة اما مرحلة التحري وجمع الادلة فهي تتميز بالسرية التامة.

المسؤولية الجنائية الناشئة عن ممارسة الطب الشعبي

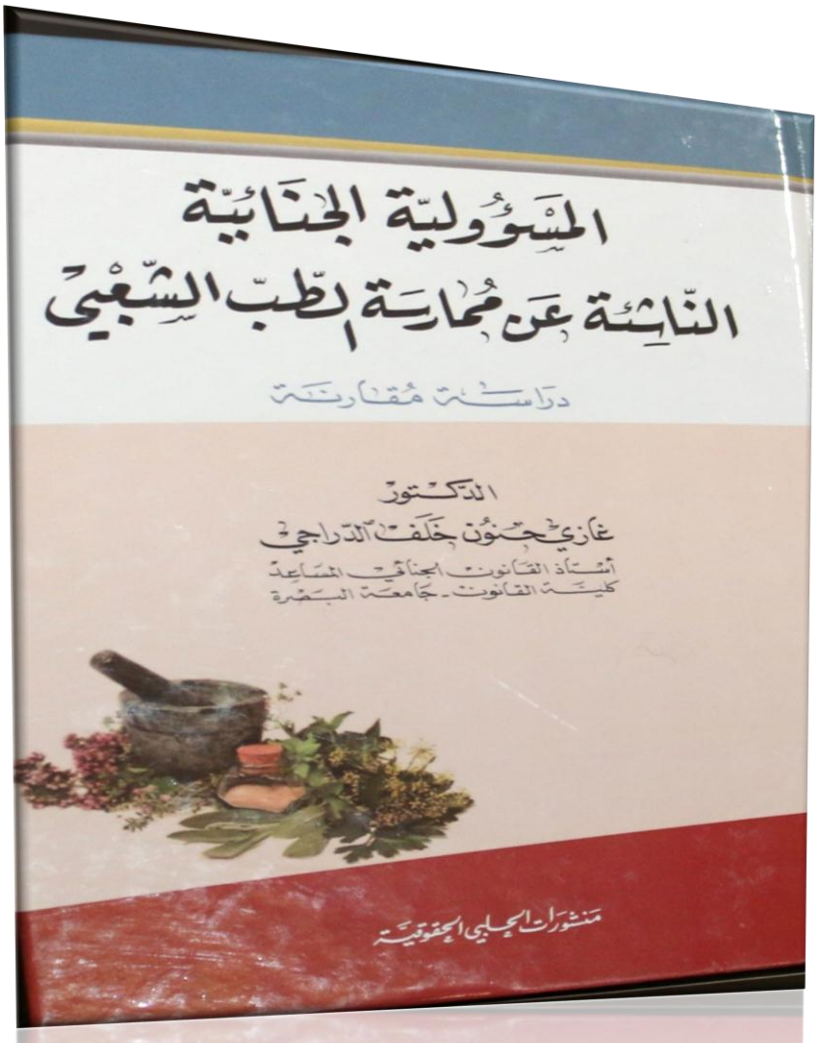

كثيرة هي الدراسات القانونية التي تناولت المسؤولية الجنائية بشكلها العام ،واختصاص عدد لا يستهان به منها في الاهتمام بموضوعات المسؤولية الجنائية للعاملين في الحقل الطبي ،ورغم التسارع المتنامي في اعداد هذه الدراسات ،واختصاصها في اطار مختلف فروع الطب، كالمسؤولية الجنائية الناشئة عن ممارسة الطب بشكل عام ،او طب الاسنان ،او الصيدلة ،او الجراحة العامة ،او الجراحة التجميلية ،او التوليد ،او التخدير ،او الاشعة ،او نقل الدم ،او نقل وزراعة الاعضاء البشرية وما شاكل ذلك.

تفسير شروط الاعفاء من المسؤولية العقدية

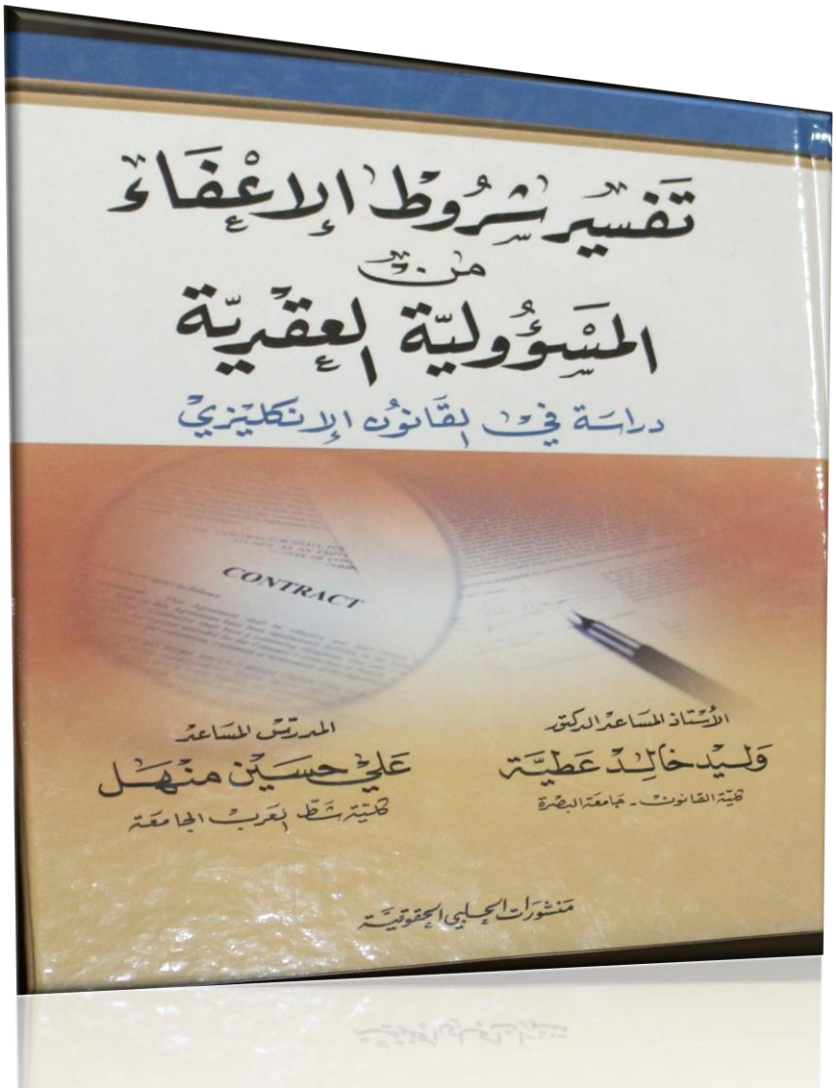

يعطي القانون الحرية للمتعاقدين في ما يتفقون عليه من بنود وشروط مادام اتفاقهم مبنيا على المساواة في الوضع التفاوضي ،ولكن هذا الوضع قد يختل لمصلحة احد الطرفين على حساب الاخر وعندئذ يتدخل القانون بهدف معالجة الاخلال الى الحد الملائم ومن ابرز مظاهر الاختلال فرض شروط تعفي احد الطرفين من المسؤولية عن اخلاله بتنفيذ التزاماته العقدية والتي قد تصل الى اعفاء المتعاقد حتى من اخلاله الجسيم او المتعمد.

تبعية التأمينات للالتزام الاصلي في القانون المدني

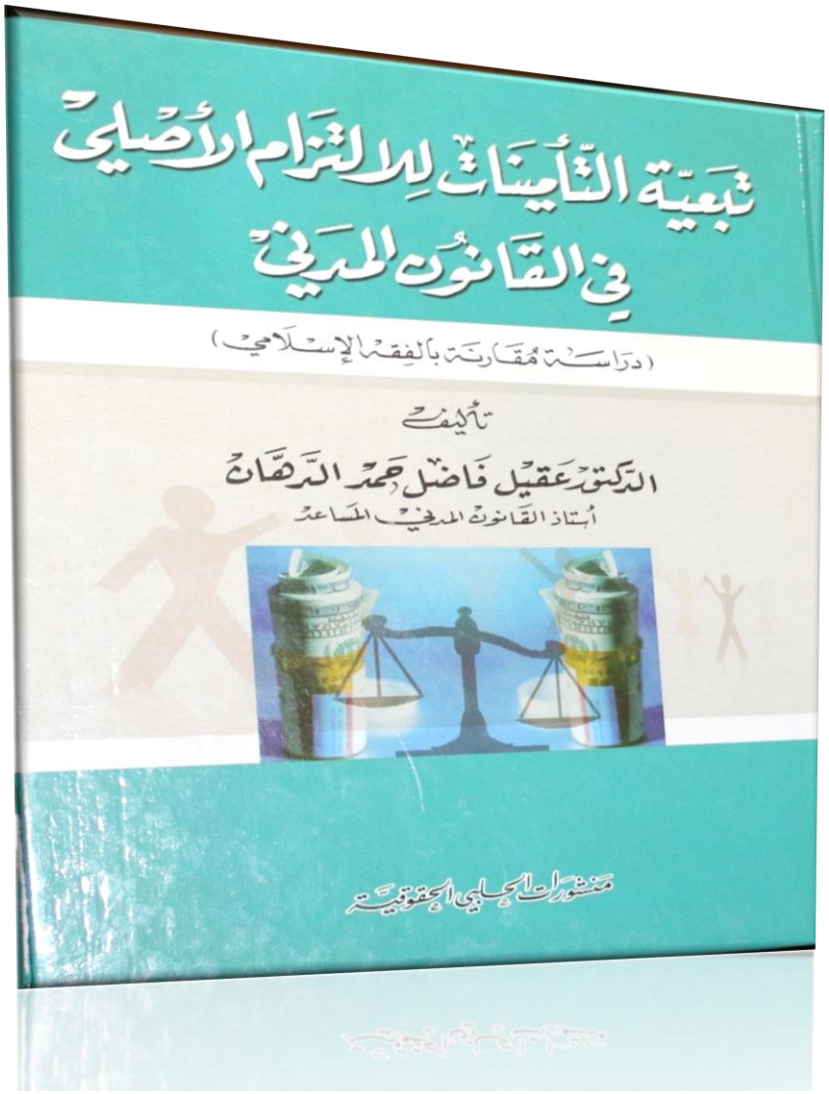

تحتل الدراسات المتعلقة بالقانون المدني اهمية خاصة لصلتها المباشرة بالمعاملات اليومية للأفراد وللتأمينات العينية او الشخصية اهميتها الواضحة في اطار هذا القانون لأنها توفر الضمان والحماية التي يحتاجها اصحاب الحقوق لضمان حصولهم على حقوقهم .ان اهم ما يميز تلك التأمينات بنوعيها ،العينية من رهن تأميني وحيازي وحق امتياز او الشخصية (الكفالة)،صفة التبعية لالتزام الاصلي المضمون، فهي لا تنشأ بصورة مستقلة وانما تكون تابعة في نشوئها للالتزام المضمون والهدف من نشؤها ضمان الوفاء به.

الآليات القانونية لحماية المستهلك
في عقود التجارة الالكترونية

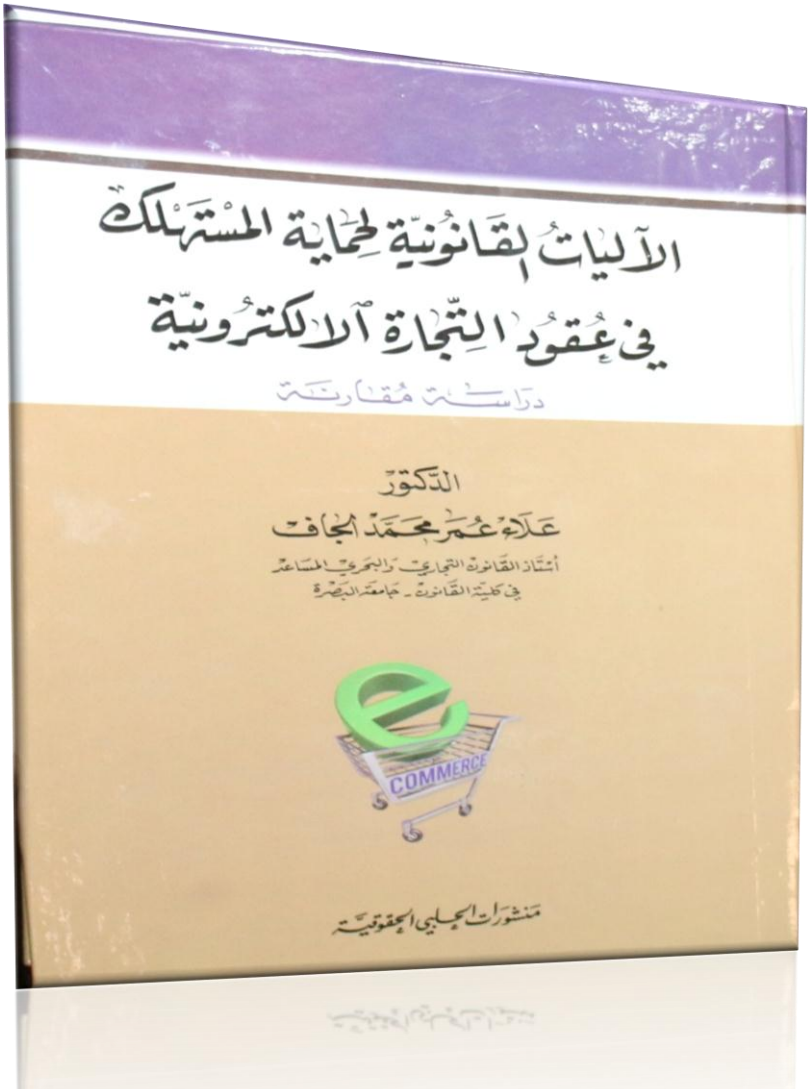

ان التفكير في ابرام العقد الكترونيا لم يكن موجودا في ذهن اجدادنا ،اما الان فلم يعد مجرد فكرة ،بل اصبح حقيقة .لقد اصبح اليوم اقتناء السلع والخدمات عبر التجارة الالكترونية شيئا عاديا ،وبمجرد الضغط على بعض المفاتيح ،تسير الامور على احسن ما يرام وبسرعة تفوق الخيال ،ليتضح فيما بعد ان المنتوج ليس كما طلب وان الفاتورة اكثر من المتوقع ،وان الشروط تعسفية مجحفة حتى يصل بك الحال مقيدا بعقد لم تكن على علم بكل جزئياته.

الحـدود الشرعيــة

دراسة مقارنة

ان الله سبحانه وتعالى هو خالق البشر ،العالم بطبائعهم ،والذي شرع لهم الواجبات ليتبعوها ،وحد الحدود لئلا ينتهكوها ،وبين سبحانه المحرمات حتى لا يقعوا فيها ،ومن هذه التشريعات الحدود الشرعية ،وتتجلى اهمية الدراسة في الدستور الكامل الذي وضعه الباري في القران الكريم ،والذي اطلق عليه علماؤنا الاجلاء بالتشريع الجنائي الاسلامي.